السلطة المطلقة . . . فساد مطلق

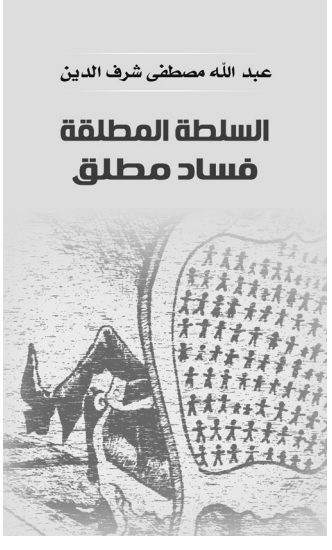

الإهداء

أهدي هذه المحاولة وما فيها من عبر إلى الذين يؤمنون بهذا الشعار
(النجاة في الصدق)

ويحاولون تطبيقه في حياتهم مهما كانت الصعوبات والإغراءات ، فهو في الحقيقة النور الذي يهدي البشرية إلى الخير والعدل والسلام إذا آمنت به وعلمته لأجيالها .

المقدمة
السلطة المطلقة فساد مطلق

هناك تساؤل لا بدّ أن يرد على خاطر الكثيرين منّا ، والبعض من المتخصصين أو الذين لهم اهتمامات بالشئون الاجتماعية ربما ألحّ عليهم هذا التساؤل لدرجة قد تفقدهم الراحة والسكينة ، ولعل صاحب هذه المحاولة كان من بينهم . هذا التساؤل الملحّ هو لماذا تعاني منطقتنا العربية التي تمتدّ من حدود الهند من القارة الآسوية شرقا إلى شواطئ المحيط الأطلسي من القارة الأفريقية غربا ، أقول تعاني هذا التخلف والانحطاط والتدهور المزري الذي جعل شعوب هذه المنطقة المنكوبة إن لم يكونوا محلّ ازدراء وشماتة واستغلال ، فهم محلّ إشفاق وحسرة وتدبّر . إن شعب هذه المنطقة لم يقصّر في مقاومة الاستعمار الغربي ولا يشك أحد في محاولاتها المستميتة في سبيل التقدم والخروج من هذا التخلّف الذي يعاني أرزاءه وكوارثه ، وشعبنا الليبي قد قدّم نصف عدده ضحايا وشهداء مقاومة الغزو الإيطالي ، وعمر المختار صار رمزا عالميا للبطولة والفداء ، ولكن بالرغم من كل ذلك فقد استمرّت المأساة التي كبّلت هذه المنطقة المنكوبة في سلاسل التخلف والانحطاط ، وكما يرى الكثيرون إن كل ذلك كان بسبب تسلط أواخر الحكم العثماني المتخلف الذي استمر لمدة حوالي خمسمائة عام ثم من بعد ذلك سيطرة الانقلابات العسكرية التي سادت هذه المنطقة المنكوبة ،والتي نرجو في هذه المحاولة أن نبرز بعض أسبابها وملابساتها ، ونأمل من الله أن ينير طريقنا في هذا السبيل . فإذا أصبنا فنرجو لشبابنا ورجال المستقبل أن يستفيدوا بما جاء فيها ، وإن أخطأنا فنرجو أن يصحح غيرنا ما وقعنا فيه من أخطاء ، وكما قال الإمام أبو حنيفة : هذا رأي فمن جاءنا بأحسن منه قبلناه ، أو كما يقول أحد المفكرين : رأينا صواب يحتمل الخطأ والرأي الآخر خطأ يحتمل الصواب . ونبتدئ هذا المشوار الصعب فنقول الآتي :

في بداية الخمسينات من القرن الماضي انفجرت براكين السلطة المطلقة في المنطقة العربية بجميع أقاليمها بداية من الإقليم المصري ، حيث امتدّ جحيمها شيئا فشيئا حتى شمل أغلب المنطقة العربية المنكوبة ، التي يسمونها بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا . وقد استمر لهيب هذا الجحيم الشيطاني لسبعة عقود ، سبعين عاما من الآلام والمآسي شملت جميع طبقات الشعب غنيها وفقيرها وأفسدت كل ما كان يبذله هذا الشعب العريق من محاولات للحاق بركب حضارة العالم ، وكانت البداية المهولة وأداتها الشيطانية المبادئ والأفكار التي قذفت بها السلطة المطلقة التي سيطرت على هذه المنطقة المنكوبة ، ومن تلك المبادئ والأفكار : (مجانية التعليم المشبوه ، الدعم العشوائي ، تحديد الأسعار ، شركاء لا أجراء ، البيت لساكنه ، الأرض لمن يزرعها ، التصعيد بدل الانتخاب ، استخدام العقائد الدينية سياسيا ، وغير ذلك من الأفكار والمبادئ التي تبدو في ظاهرها رائعة وفي صالح المجتمع ولكنها في واقع الأمر والحقيقة ، جهنمية وتهدف – قصد زعماؤها ذلك أو جهلوه – إلى تدمير هذا المجتمع) .

هذا ما جاءت به الانقلابات العسكرية في أوائل الخمسينات من القرن الماضي ، وقد يكون هؤلاء الانقلابيون في هذه الفترة الكئيبة حسني النية وتدفعهم الرغبة في خدمة وطنهم وشعبهم بالطريقة التي يعتقدونها ويؤمنون بها بحسب أسلوبهم المشوّه وعقيدتهم المهزوزة ، ولكن السلطة لها صراعاتها وطموحاتها ، فمن استولى على السلطة عن طريق المكيدة والكذب والخيانة والقوة الغاشمة والاستهانة بيمين الولاء الذي سبق أن أقسموه عند إعطائهم صفة ضباط الجيش ، لا بد له من الشعور أن حوله وتحيط به نفس هذا النوع من القوة المتربصة والكيد الخفي الذى يبغي الانقضاض عليه من زملائه الضباط ، وبالتالي لا بد له أن يبحث عن الوسائل أيّا كانت هذه الوسائل لحماية نفسه والسلطة التي تحت يده باعتقاده السطحي المشوه أنه يقوم بمجهود وطني وقومي عظيم ، فصاحب هذه السلطة لا يتورع عن اتخاذ جميع الوسائل بما في ذلك

أقذرها وأشنعها للحفاظ على سلطاته التي استمرأها وأصبحت جزءا من عقله ووجدانه ، وفي هذه الظروف ليس له الخيار إلا الالتجاء إلى إحدى وسيلتين أساسيتين ، إحداهما توجه إلى من يشعر أنهم أصحاب مكايد وقوى خفية مثل التي كانت لديه عندما قفز على السلطة ، وهؤلاء لا بد أن يواجههم بالعنف والتنكيل ، بداية من السجون والمعتقلات وينتهي به الأمر إلى الاغتيالات المدبّرة الخفية ثم المشانق المعلنة في وسائل الإعلام . أما الوسيلة الأخرى فتوجه إلى الفئات الشعبية خصوصا الفقيرة والمسحوقة والتي يغلب عليها الطيبة والسذاجة ، فهذه المجموعات توجه إليها القرارات والقوانين التي تبدو في الظاهر أنها في صالح هذه الفئات والتي سوف تقيلهم من عوزهم وفقرهم وتحيلهم إلى حياة سعيدة ويعيشون في بحبوحة ورفاهية ، ولكن في حقيقة الأمر أن الذي يكمن في عمق وجوهر هذه القرارات والقوانين هو الدمار والخراب والبؤس لجميع فئات الشعب بما في ذلك أولئك الفقراء والموعزين الذين يبدو أن تلك القرارات والقوانين قد صدرت لصالحهم !!!- طال الزمن أو قصر - والواقع والحقيقة هذا ما خططت له القوة الخفية المتربصة بالمنطقة العربية وأرادت الوصول إليه .

إن الذين عايشوا الثلاثينات والأربعينات كثيرا ما يصيبهم العجب والذهول والاستغراب من هذه الأوضاع التي نعيشها في هذه الأيام والسنوات الأخيرة ، فهذه الأجواء التي سادها الاضطراب والفوضى والكذب والغش والتزوير والنفاق والاعتداءات المتلاحقة على النفس والممتلكات لا شك أنها صورة رهيبة تبعث على الذهول والاستغراب والحسرة .

كل هذه الأجواء الكئيبة المفرطة في الكآبة والحسرة وأقصى صنوف الألم قد ابتدأت مؤشراتها من أوائل الخمسينات من القرن الماضي عن طريق الانقلابات العسكرية ، كما سبق أن قلنا ، التي صارت تعمّ المنطقة العربية شيئا فشيئا ويوما فيوما حتى وصلنا إلى ما نحن فيه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ليس معنى ما ذكرناه ونوّهنا عنه أن ما كان سائدا قبل التاريخ المذكور والفترة التي نوهنا عنها كان كله خير وصلاح وبحبوحة وازدهار، فلتلك الفترة سلبياتها أيضا ، ولكن من عايشوا الزمانين ، الماضي وما نحن فيه الآن يستطيع أن يقارن بوضوح النسب المهولة الضخمة بين الزمانين، سواء من حيث أخلاق البشر والأمان السائد والراحة النفسية التي كانت تعم الشعب بجميع طبقاته وأنواعه ، أو من حيث تيسير وسائل الرزق وسبل المعيشة ، وفوق هذا كله وبالرغم من تلك السلبيات فقد كان الطريق مفتوحا وميسرا للتغلب على تلك النواقص والعقبات والتقدم شيئا فشيئا نحو الإزدهار وتحقيق المدينة الفاضلة ، خصوصا أنه قد اتخذت جميع الوسائل والخطط الذكية الرائعة للوصول إلى ذلك .

ونحن إذا تفحصنا هذا الموضوع بالدقة والعمق الذي يستحقه سوف ندرك الأسباب الحقيقية من أعماق جذورها والتي أدّت إلى كل هذه الانهيارات المدمرة والمآسي المؤلمة. وأغلب الظن بل هو أكيده ، أن السبب الأساسي في كل ذلك هو اتجاه الصهيونية العالمية لخلق وطن لها في قلب هذه المنطقة يمتد من النهر إلى النهر أي من النيل إلى الفرات كما هو مشار إليه بالخطين الأزرقين في العلم الإسرائيلي .

وفي اعتقادنا نحن الذين عايشنا الزمانين ، الماضي فيما قبل الخمسينات ، وهذا الزمن الكئيب الذي استمرّ بكلكله لحوالي سبعة عقود ، ان البداية في الانهيار كانت هي تلك الفكرة التي أوحت بها اليد الخفية الحاقدة وهي فكرة جهنمية شريرة ظاهرها الخير والصلاح وفي حقيقتها وعمقها تهدف إلى تدمير المنطقة من الخليج إلى المحيط وكانت إحدى وسائلها في هذا الهدف الشيطاني هي تدمير الأسس الرئيسية للتربية والتعليم باعتبارها الأساس الأول والجوهري لتقدم الدول والمجموعات البشرية والسير بها في طريق الرقي والازدهار .

والذي يبدو واضحا أن تلك اليد الخفية الهادفة إلى تدمير المنطقة والدفع بها إلى مهاوي التخلف والانحطاط قد وجدت ضالتها في هؤلاء الانقلابيين الذين

يتلهفون إلى الطرق والوسائل أيا كانت للحصول على السلطة والحفاظ عليها ، التي صارت هي هدفهم الأخير ، ولا شك أن لهذه اليد الخفية وسائلها الجهنمية لاتخاذ الطرق والأساليب الشيطانية التي عرفت بها عالميا عند الكثير من المفكرين العالميين ، كما جاء ذلك في الكثبر من كتبهم وأبحاثهم في كيفية دفع هؤلاء الانقلابيين إلى السلطة ثم الاندساس بين تلك الزمرة التي تحيط بهؤلاء الانقلابيين وبث نصائحهم الجهنمية التي ظاهرها الخير والصلاح وحقيقتها السم الزعاف . وأول هذه المبادئ الشيطانية هي :-

مجانية التعليم المشبوه

الفكرة الجهنمية التي ظاهرها الخير والصلاح ومساعدة المعدومين والبائسين وباطنها التخلف والدمار وانهيار المجتمع بكل ما فيه من أنماط ودرجات ، تلك الفكرة الشيطانية المدمرة هي التي نادى بها (زعيم دولة كانت رائدة الأمة العربية ومصدر الإشعاع في هذه المنطقة) ، تلك الفكرة التي جاء بها ذلك الزعيم هي (مجانية التعليم) وأن كليات القمة التي يجب أن يسعى إليها الطلبة المتفوقون هي كليات الطب والهندسة ، ومجانية التعليم من الروضة إلى رسالة الدكتوراه – روضة ... ابتدائي ... جامعة ... ودراسات عليا ، وكان الهدف الأساسي من هذا النداء الخطير عند المطلعين على بواطن الأمور وخفاياها هو استجلاب التأييد والمؤازرة من الطبقات المكدودة ، وهي الأكثرية في البلاد، لتأييد ذلك الزعيم في المعركة التي شبّت بينه وبين رفاقه ضباط ذلك الانقلاب المشئوم ، حيث بدأ ذلك الزعيم إذ ذاك يتخلص من منافساتهم له الواحد بعد الآخر بالاغتيال المدبّر أو بالنفي عن الوطن بتدبير وظيفة مغرية له في أوروبا أو أمريكا . والواقع أن هذا الذي سار في طريقه جميع الانقلابيين في هذه المنطقة المنكوبة .

ولكن كيف أدّى هذا النداء المشبوه إلى الكارثة وبداية انهيارات التعليم شيئا فشيئا حتى وصل إلى الدمار الكامل ؟؟!!

إن رسوم الدراسة على طلبة ما بعد الابتدائي كانت تساعد مساعدة فعّالة ومفيدة لميزانية التربية والتعليم وبالتالي كان في الإمكان توفير العدد الكبير من المدارس والفصول المدرسية في مراحل الابتدائي والثانوي وما بعدهما ، وكانت المرحلة الابتدائية مجانية ، والتلاميذ الذين يحصلون على أكثر من خمسة وسبعين في المائة في امتحان الابتدائية يحصلون على المجانية في المرحلة الثانوية ، كما أن التلاميذ من العائلات الفقيرة من الأيتام وفاقدي العائل وغيرهم من المعدومين يحصلون على مجانية الثانوية أيضا بشهادة شيخ المحلّة أو القبيلة ، أما تلاميذ العائلات الميسورة والذين كانت درجاتهم في امتحان الابتدائية أقل من الخمسة والسبعين في المائة يلتزمون بتسديد رسوم الدراسة الثانوية،وهي مبالغ متواضعة وتدفع على أربعة أقساط كل سنة ، كما أنه كان لجميع الطلبة من الفئة الميسورة أو الفقيرة الحق في الدراسة المهنية المجانية ، من نجارة وحدادة وسباكة وغير ذلك من أنواع المهن التي تزخر بها البلاد . والواقع أن هذا النظام هو الذي كان سائدا في جميع انحاء العالم المتقدم في أوروبا وأمريكا حتى يومنا هذا . بناءا على ذلك كانت مرتبات المعلمين والأساتذة في جميع مراحل التعليم فوق مستوى مرتبات الموظف العادي أضعافا مضاعفة ، فكان المعلم والأستاذ وجميع المشاركين في هذه المهنة الشريفة التي هي أساس الرقي والتقدم والازدهار يعيشون عيشة راقية مريحة تشعرهم بالاطمئنان والراحة والإحساس بالتقدير والاحترام من جميع مستويات الشعب مما كان يدفعهم إلى بذل كل المجهودات في سبيل رسالتهم المقدسة التي يصدق عليها قول الشاعر – كاد المعلم أن يكون رسولا –

من عاصروا الدراسة في مصر وليبيا وغيرها في المنطقة العربية في الأربعينات وحتى أوائل الخمسينات من القرن الماضي كان لا بدّ أن يذكروا أن الفصل المدرسي في تلك المرحلة لا يزيد عدد الطلبة فيه عن العشرين أو الخمسة والعشرون طالبا على الأكثر ، وذلك ليس بسبب قلة الطلبة بل بسبب كثرة وتوافر المدارس والفصول المدرسية ، وبعد قرار مجانية التعليم وهبوط ميزانية

وزارة التربية والتعليم بالرغم من محاولة زيادتها بين سنة وأخرى فإن ظاهرة التضخم والارتفاع الملحوظ في مستوى الأسعار من سنة إلى أخرى حتى وصل إلى حوالي عشرين ضعفا عما كان في الأربعينات ، ومع ازدياد مستمرّ في عدد السكان مما زاد في عدد التلاميذ الراغبين في الدراسة ومع محدودية ميزانية وزارة التربية والتعليم . كل ذلك كانت نتيجته الحتمية توقف بناء المدارس وتوافر الفصول المدرسية لمجابهة زيادة عدد التلاميذ الأمر الذي أدّى أخيرا أن صار الفصل المدرسي ينحشر فيه بين الخمسين والسبعين طالبا ، كما ان ضعف ميزانية وزارة التربية قد أدّت إلى تجمّد مرتبات المدرسين وتعذّر زيادة مرتباتهم للتوافق مع حالة التضخم وارتفاع الأسعار .

كل هذه الملابسات قد أدّت إلى نتائج في منتهى الخطورة في حقل التربية والتعليم ، فمن جهة فقد صار من المتعذّر أن يقدّم المدرّس درسا مفيدا إلى ستين أو سبعين تلميذا في الفصل المدرسي الأمر الذي جعل الجميع يشعر أن الدراسة في هذه المدارس المكتظة بهذه الأعداد الضخمة من التلاميذ قد اصبحت بدون جدوى الأمر الذي دفع ببعض أولياء الأمور في العائلات التي أحوالها متيسّرة نسبيا يرسلون أطفالهم إلى المدارس الخاصة ، حيث وجد رجال الأعمال الفرصة السانحة للإستثمار المضمون الربح الوفير فاندفعوا في فتح المدارس الخاصة ، روضة وابتدائي وإعدادي وثانوي ، التي كانت تتقاضى من ولي أمر كل تلميذ أو طالب ما لا يقل عن عشرة آلاف دينارا سنويا . والبعض الآخر من أولياء الأمور كان يطلب من معلمي أبنائهم إعطائهم دروسا خاصة في بيوتهم أو في بيت المدرس نفسه ، بتكلفة وصلت إلى عشرين دينار للساعة الواحدة وقد كانت هذه التكاليف الباهظة دائما حملا ثقيلا على ميزانية العائلة ، ومما زاد الأمر سوءا وبلاءا ، صار المدرسون والأساتذة يشجعون أولياء أمور التلاميذ في هذا الاتجاه ويفتحون بيوتهم لإعطاء الدروس الخصوصية التي كانت تكلف كل تلميذ تلك المبالغ الباهظة يقتطعها رب الأسرة من قوت العائلة ومعيشة أسرته ، وقد صار

المدرسون نظرا لهبوط مرتباتهم ونظرا للتضخم السائد في البلاد وإرتفاع الأسعار ، يتبارون في الحصول على العدد الأكبر من التلاميذ الذين يعطونهم تلك الدروس الخاصة، وصارت الأموال تتدفق عليهم عن هذا الطريق ، وكلما زاد الدخل والأموال زادت الرغبة في الوصول إليها وازديادها والصراع الجهنمي بينهم في هذا الطريق الشيطاني، مما دفع بالبعض منهم أن يسرّب إلى تلاميذه بطريقة أو أخرى الأسئلة السرية التي سوف يواجهونها في الامتحانات النهائية لشهادتي الثقافة والتوجيهية . والذي ترتب عنه ان صار بعض تلاميذ الدروس الخصوصية والمدارس الخاصة يحصلون في تلك الامتحانات المزورة على درجة المائة في المائة في كثير من الأحيان !!! الأمر المستحيل حصوله في الظروف العادية ، وعن هذا الطريق الشيطاني هبطت كل مبادئ الأخلاق والصدق والأمانة إلى الدرك الأسفل من الانهيار ، وصار يتدفق على الكليات العلمية والأدبية من هندسة وطب وعلوم وحقوق وآداب ومعلمين العشرات من الطلبة الجهلاء والذين فسدت أخلاقهم إلى الحضيض لعلمهم أنهم قد دخلوا إلى هذه الكليات عن طريق الغش والكذب والتزوير ، وكان بعضهم يدخل إلى رحاب الكلية بسيارته المرسيدس التي يزيد ثمنها عن عشرات الآلاف من الجنيهات ويبقى في كل درجة من درجات الكلية سنتين أو ثلاثة ما دامت هذه الدراسة مجانية بلا أية تكلفة مالية ، وهؤلاء الجهلاء الذين انحطت أخلاقهم هم من سيديرون شئون الوطن ومستقبله . يا للكارثة المدمرة الماحقة !!!

ونحن إذا أمعنّا النظر في هذا الموضوع الخطير نجد أن فكرة مجانية التعليم كما نادى بها الدكتور طه حسين في الأربعينات باعتبار أن العلم كالماء والهواء يجب أن يصل إلى الجميع ، هي فكرة لها جوانبها الإيجابية الجيدة والمفيدة إذا استطعنا أن نتفادى سلبياتها المدمرة ، وذلك إذا توافرت الميزانية اللازمة لمجابهة زيادة عدد السكان الذي تترتب عنه زيادة عدد التلاميذ حيث يتطلّب ذلك زيادة عدد الفصول المدرسية ببناء الأعداد الكافية من المدارس كل سنة ، وزيادة

مرتبات المدرسين بالمستوى الذي يتوافق مع التضخم وارتفاع مستوى الأسعار في البلاد ، فإذا لم تتوافر هذه الميزانية المطلوبة فلا بدّ حتما أن يترتب عن ذلك ما ترتب عنه من كوارث ودمار والأجواء الأخلاقية المنحدرة التي تعيشها مجتمعاتنا في هذه الأيام ، كما سبق أن ذكرنا . والشيءالعجيب المذهل والذي يزيد المأساة دلالة ووضوحا ما ذكرته إحدى الجهات المختصة بالاحصاء في احدى المجلات العلمية في أوائل هذا القرن الواحد والعشرين أن ما ينفقه أولياء الأمور على أبنائهم في المدارس الخاصة والدروس الخصوصية يبلغ حوالي 16 مليار دولار كل سنة !! وليتصور الإنسان أنه لو قدمت هذه المبالغ الضخمة إلى وزارة التربية والتعليم كرسوم مدرسية كما كان الحال في السابق قبل قرار (مجانية التعليم) المشبوه والذي دمّر التعليم ، والأدهى منذ ذلك أنه دمّر الأخلاق ونزل بها إلى الحضيض . ولا حول ولا قوة إلا بالله . والواقع أنه كما سبق أن قلنا هو أن التعليم الإبتدائي في العهد السابق ، أي قبل الانقلابات العسكرية كان مجانيا للجميع اغنياء وفقراء ، كما أن الفقراء أبناء الأرامل وفاقدي العائل كانوا يحصلون على المجانية بشهادة شيخ المحلة أو الناحية ، في المدارس الثانوية وما فوقها . وعلاوة على ذلك فإن الطلبة الذين يعجزون عن مواصلة التعليم لسبب أو لآخر وينضمون إلى التعليم المهني فإنهم بعد مزاولة أعمالهم وصاروا يملكون دخلا فهم يجدون أمامهم المدارس المسائية لمواصلة دراستهم حتى المراحل الجامعية .

هذا والذي عاصر ذلك العهد المأساوي الشيطاني لا بدّ قد شاهد الترويج بالطرق المختلفة من الأعلام الموجه من تلك السلطة المشبوهة لدفع الطلبة المتفوقين والمتميزين إلى كليات الطب والهندسة حيث سميت إذ ذاك بـ (كليات القمة) ، أي أن كليات الحقوق والآداب وكلية التربية والتعليم وكلية الزراعة يعتبرونهم من الكليات الدنيا التي يلجأ إليها المتخلفون وأصحاب الدرجات الدنيا !!!، والواقع أن هذا التوجه أو التوجيه يعتبر في واقعه ونتائجه جريمة

وكارثة أكبر وأشدّ فتكا من جريمة فكرة مجانية التعليم بالتفصيل الذي ذكرناه سابقا ، فنحن إذا تفحصنا بدقة وإمعان نجد أن الأطباء الذين يتخرجون من كلية الطب وهي من كليات القمة المروّج لها كل مهمّتهم هي علاج جسم الإنسان وليس عقله ووجدانه وأخلاقه، أما المهندس وهو أيضا منسوب إلى كليات القمة فمهمته الأساسية هي إقامة المباني وتخطيط الطرق وغير ذلك من المشاريع الهندسية . فإذا تفحصنا تلك الكليات المعتبرة من الكليات الدنيا نسبيا وهي (الآداب والتربية والحقوق والزراعة والتجارة) أي من غير كليات القمة (الطب والهندسة) التي أشاروا اليها في ذلك النداء والإعلام المشبوه فإنها في الواقع والحقيقة الدامغة هي الكليات التي يتخرج منها قادة المجتمع ، فكلية الآداب هي التي تخرج رجال الفكر والتوجيه الاجتماعي في المجتمع في الصحافة والتأليف والإعلام... وكلية التربية والتعليم هي التي يتخرج منها من يربون أطفالنا وشبابنا إلى الطريق السوي في الخلق والأمانة والصدق ، وكلية الحقوق فرجالها هم الذي يعتمد عليهم المجتمع في إقامة العدل وصيانة الحقوق والممتلكات وهم الذين يصيغون لنا دستورنا وقوانيننا ولوائحنا لتنظيم مجتمعاتنا ، أما كلية الزراعة فعن طريق رجالها نتحصل على دخلنا وقوتنا وغدائنا يوما فيوما ، والأمر كذلك بالنسبة لكلية التجارة . أليس من الواضح جدا جدا طرق التخريب التي باشرتها السلطة المطلقة بطريقة جهنمية ليس من السهل أن يعيها البسطاء ؟؟!!!

الدعم

فإذا أتينا إلى المبدأ الثاني الذي جاء به هؤلاء الحكّام الجبابرة الأشرار في هذه الفترة من بداية الخمسينات إلى وقتنا الحاضر هو موضوع الدعم ، أي أن يستقطع جزء من ميزانية الدولة في تدعيم بعض احتياجات المجتمع بقصد استرضاء الطبقات الفقيرة التي يرى الحاكم الدكتاتور أنهم الأكثرية الساحقة في المجتمع الذي يتحكّم في مصيره ، وهي قاعدة كسابقتها ظاهرها الصلاح والخير وباطنها الخراب والدمار والنزول بالمادة المدعمة وبالمجتمع بأكمله بما في ذلك الذين قرروا والذين قرر هذا الدعم لصالحهم، إلى أسوأ مصير. هذا وقد شمل هذا الدعم الجهنمي ، رغيف العيش والسولار والطاقة الكهربائية والمياه وربما غيرهم من المواد .

فكيف كانت نتائج هذا الدعم الخبيث المدمّر الذي استنزف نصف ميزانية الدولة تقريبا ؟؟؟؟!!!

فبالنسبة لرغيف العيش ، قبل الخمسينات ، كانت المخابز تتنافس في اختيار الدقيق الذي يصنع منه هذا الرغيف ، سواء كان قمحا أو شعيرا أو حنطة أو أي مادة أخرى ، كما كانت تتنافس في إجادة التسوية في المخابز والأفران من حيث عجن دقيقه وتخميره ومستوى نضجه وتحميره ، كما تتنافس في مستوى أسعاره ، فكان رغيف العيش سواء كان شعبيا أو النوع الأفرنجي من أجود الأنواع وأحسنها ، من منظره الجميل واحمراره تشعر بالرغبة في الإقبال عليه ، كما أن التنافس بين المخابز جعل الأسعار متهاودة ومقبولة .

فماذا حصل بعد دعم رغيف العيش وتحديد أسعاره ؟؟ صار أصحاب المخابز يحاولون الحصول على أسوأ أنواع الدقيق ، وحتى الدقيق الجيد الذي يحصلون عليه من الجهات الرسمية تراهم يخلطونه بأنواع في منتهى الرداءة ، كما صارت المخابز لا تهتم بمستوى العجن والتخمير والانضاج ، فالرغيف سواء كان

شعبيا أو إفرنجيا على مستوى واحد من الرداءة ما دام السعر هو هو، والمستهلك ليس له الخيار إلا هذا الرغيف الرديء الذي يكاد يكون قطعة من العجين القذرة التي تشمئزّ منها النفس . هـذا وفي الوقـت نفسه قـد أتـاح هـذا الـدعم المـشبوه لأصحاب المخابز وتجار أنواع الدقيق الفرصة للتزوير والغش لنهب أموال ميزانية الدولة . وقـد أدت هـذه الأوضـاع المؤسـفة والمريبـة إلى أن صـار هـذا الرغيـف الرخيص الفاسد الكثير منه مشرتعا في الشوارع والأزقـة وحـتى المزابـل ، وهـذا ما دفع بأصحاب تربية الدواجن والمواشي إلى جمع هذا الرغيف الفاسد المشرتع في الأزقة والشوارع ويقدمونه إلى دواجنهم ومواشـيهم كمـا يـشترون منـه كميـات ضخمة حيث تقدم إلى تلك الدواجن والمواشي لكون تكلفته أقلّ بكثير من تكلفة تزويدها بأنواع الأعلاف الأخرى ، وهذه والله من أعجـب العجائـب !!هـذا في الوقت الذي دفع بالكثير من الأغنياء والميسورين أن يأتوا بحاجتهم مـن الرغيـف الجيّد من الشقيقة تونس أو من أوروبا أو من أي جهة لا يحكمهـا الانقلابيـون ، عن طريق المواصلات البرية أو الجوية بالكميات المناسبة ويخزنونه في ثلاجـاتهم ، وكل هذه المآسي العجيبة كانت على حـساب ميزانيـة الدولـة الـتي تـديرها هـذه السياسة الغارقة في الغباء وسوء التقدير وقلة الاهتمام .

فإذا وصلنا إلى مسألة تدعيم السولار أو كما نسميه (البنزين) نجد أن تدعيم هذه المادة تكلف ميزانية الدولة في ليبيا ، حسب الإحصاءات المـذكورة وبـالرغم ان ليبيا تعتبر من البلاد المنتجة للنفط ، مبلغا يكاد يصل إلى ثلاثـين مليـار دولار سنويّا أي ما يعادل ثلث ميزانية الدولة ، وقد ترتب عن هـذا الـدعم الغـارق في الغباء وسوء التقدير نتائج سلبية خطيرة نذكر منها الآتي :-

إن تدنّي سعر هذه المادة الذي وصل خمسة عشر قرشـا للتـر أي أقـل مـن عشرة في المائة من قيمته الحقيقية ، الأمر الذي دفع بالكثير من الناس وخـصوصا الشباب إلى استعمال سياراتهم لمجرّد التسكع في شوارع المدينة ومعاكسة خلق الله مما ترتب عنه ازدحام السيارات في الشوارع وخصوصا الـشوارع الرئيـسية بحيـث

يجعلك إذا قصدت مكانا في نواحي المدينة فإنه يمكنك الوصول إليه سيرا على الأقدام أسرع مما يمكنك الوصول إليه بسيارتك !!!

والواقع أن ازدحام السيارات خصوصا في مدن ليبيا ومصر قد وصل إلى الدرجة التي لا يمكن قبولها منطقيا وعقليا ، فحركة السيارات في الكثير من الشوارع وفي العديد من الأحيان يكاد يصل إلى التوقّف تماما لأكثر من ساعة الأمر الذي يجعلك لا تستطيع التقدم إلى الأمام أو الرجوع إلى الخلف كما أنك لا تستطيع أن تترك السيارة والنجاة بنفسك ، وأنفاسك تكاد تنقطع من ذلك الزحام الرهيب ، .كل ذلك كان النتيجة الحتمية لرخص المادة التي تحرّك السيارات التي هي السولار أو كما نسميه في ليبيا (البنزين) حيث أن ثمنه أقلّ من الماء المعبّأ أضعافا مضاعفة ،حيث كانت تباع قنينة الماء بحوالي الدينار أي أربعة أضعاف ثمن لتر السولار!!! . أضف إلى كل ذلك سوء إدارة موضوع المواصلات في هذه البلاد المتخلفة من جميع الوجوه .

إن من عايشوا الحياة في سويسرا مثلا لا بدّ يذكر كيف استطاعت إدارتها المتقدمة أن تجد الحلول الحاسمة للتغلّب على مشكلة تزاحم السيارات في مدنها مثل جنيف وغيرها من المدن ، وذلك بأن جعلت الرسوم والضرائب التي يلتزم بها مالك السيارة ضخمة جدا جدا ، والسولار يزيد ثمنه عن قيمته الحقيقية ما لا يقل عن عشر مرّات ، وأمكنة ركن السيارة محددة ويقتضي دفع رسوم غير هيّنة ، ويلتزم صاحب السيارة فوق ذلك بتقديمها للفحص الفني كل سنتين مقابل رسوم باهظة وفي الغالب ما تلزمك سلطات الفحص بتغيير بعض قطع السيارة خصوصا فيما يتعلق بالأبخرة والدخان الذي يندفع من السيارة أثناء تجوالها .

هذا وفيما يتعلق بهذا الموضوع قد وفرت هذه الحكومة عددا كبيرا من الباصات الجيدة النظيفة ، كما أن محطات وقوف هذه الباصات موزعة توزيعا ذكيا في جميع أنحاء المدينة وضواحيها وهذه المحطات مزودة بآلات لقطع تذاكر هذه الباصات ، فلك أن تقطع تذكرة للجولان لمدة ساعة تستطيع أن تصل إلى

مبتغاك في أنحاء المدينة والرجوع بثمن هيّن معقول ، ولك أن تأخذ تذكرة لاستخدام هذه الباصات لمدة أسبوع أو لمدة شهر بأثمانه المناسبة ، وإذا وقفت في أي محطة من هذه المحطات انتظارا للباص فلن يطول انتظارك أكثر من خمس دقائق حتى يأتى الباص المناسب الذي ينقلك إلى الجهة التي تقصدها .

وقد جعلت هذه الإدارة الحكيمة في أغلب الشوارع ، إن لم يكن كلها ، جزءا من الطريق خاصا للباص والتاكسي ، لا يجوز للسيارات الأخرى استعماله ، والغرامة المقررة على أي سيارة خاصة تخالف هذا النظام تصل إلى مائة فرنكا أي حوالي مائة وعشرين دولارا .

والأمر الذي ترتب عن هذا الأسلوب الراقي المتميّز في إدارة موضوع المواصلات أنك إذا قصدت مكانا معينا في أنحاء المدينة وأردت الوصول إليه بسيارتك قد يستغرق منك نصف ساعة مع تحملك رسوم ركن سيارتك ، فإذا اتخذت الباص في الوصول إلى ذلك المكان عن طريق الباص أو التاكسي فإنك ستصل إليه في أقلّ من عشر دقائق ، وهذا الترتيب متواجد في جميع أنحاء مدينة جنيف ، الأمر كذلك في كل مدن سويسرا ، والذي نتج عن هذا التنظيم الجيد أن أكثر الناس صاروا يتخلصون من سياراتهم الخاصة ببيعها أو باستعمالها خارج المدينة فقط ، فاستعمال الباص أو التاكسي أسرع وأوفر كثيرا ، وبالتالي قد خلت المدن السويسرية من مشكلة ازدحام السيارات بصفة نهائية . والذي يستغرب له الإنسان في بلادنا وما أوسعه الإستغراب لماذا لا تستفيد إداراتنا بمثل هذه الحلول في مواصلاتنا البائسة الغارقة في البؤس والتخلّف .

والذي زاد الطينة بلّة والعلة علة ، كما يقول المثل الليبي ، إن هذا التدنّي الفاحش في أسعار السولار قد شجع الناهبين على تهريبه من حدود القطر الليبي إلى الأقطار المجاورة شرقا وغربا وجنوبا وحتى شمالا عن طريق البواخر إذ الفارق ضخم جدا جدا في الأسعار ، حيث إن سعره في البلاد المجاورة يبلغ حوالي عشرين ضعفا عن سعره في ليبيا ، وكانت إحدى الطرق التي لجأ إليها

الكثير من المغامرين في الشقيقة تونس ، أن يدخل بسيارته من الحدود بطريقة سليمة لا غبار عليها ، حيث إن الحدود مفتوحة بين القطرين فالتواصل بينهما لا يحتاج إلى تأشيرة ، وبالتالي يدخل المواطن التونسي بسيارته ومستودع السيارة شبه فارغ من السولار ، ويملأ مستودع سيارته بهذه المادة الثمينة التي يشتريها بأتفه الأثمان من أقرب محطة توزيع للسولار من الحدود ويرجع إلى تونس ويفرغ مستودع سيارته ثم يرجع ثانية وتالثة بنفس الطريقة ، والليبيون الذين يعيشون قرب الحدود يشاهدون هذه السرقة والنهب ويتألمون له ولكن ليس في إمكانهم الاعتراض فالأمر كله يسير في الحدود التي تسمح بها القوانين واللوائح سواء في القطر الليبي أو التونسي ، وقد قدّر بعض الخبراء الليبيين أن ما يتسرّب من السولار من الحدود الغربية والشرقية والجنوبية وعن طريق البحر ما لا يقلّ عن مليون برميل سولار في كل شهر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ثم إن الذي يبدو ظاهريّا أن هذا التخفيض في سعر هذه المادة الحيوية القيّمة الغارق في انخفاضه والتي تتصارع من أجلها القوى العالمية كان المقصود به مساعدة أصحاب الدخول المحدودة والفقراء والمعوزين ، ولكن الحقيقة المرّة التي تدمغ الجميع بصورة واضحة وضوح الشمس أن الذي يستفيد بهذا التحفيض أكثر من غيره هم الأغنياء وأصحاب الأموال والشركات الكبرى الأجنبية المتواجدة في الوطن بمؤسساتها ومصانعها وكذلك السفارات والقنصليات وغيرهم من الأجانب الذين يعيشون في القطر الليبي .

تدعيم الطاقة الكهربائية
واستهلاك المياه

إن آخر الإحصائيات تقرر أن ميزانية الدولة الليبية تتحمل ما قيمته خمس مليارات دولارا سنويّا هي قيمة ما تتحمله الدولة في إنتاج الطاقة الكهربائية وتوصيل المياه إلى جمهور الشعب ، وبين أسعارها المتداولة أنحاء القطر الليبي . ولا بدّ لنا أن نتساءل أين تذهب هذه المليارات الخمسة التي تتكبدها الميزانية الليبية تدعيما لهذه المواد ، وما يترتب من تبذير في استهلاكها ؟؟!!

كما سبق أن قلنا فيما يتعلق بتدعيم السولار فإن تدعيم الطاقة الكهربائية واستهلاك المياه يذهب أكثره إلى أصحاب الأموال والمصانع والجهات الأجنبية والقليل القليل منه تستفيد به الطبقات الشعبية ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن انخفاض أسعار هذه المواد الحيوية شجع الناس على التبذير السخيف المزري في استهلاكها ، فترى الناس يتركون أنوار بيوتهم ومحلاتهم مشعّة ليلا ونهارا كما أن المكيفات وأدوات الطبخ لا مانع لديهم من تركها تعمل بدون أي شعور في اقتصاد استعمالها كما أن المياه تترك تجري في بيوتهم ومحلاتهم ومصانعهم بكل تبذير وإسراف ، والنتيجة النهائية لهذا كله هو التبذير والتخريب .

لقد كان في العهود السابقة قبل قيام هذه الأنظمة المخرّبة ذات السلطة المطلقة ، أن الطاقة الكهربائية تمنح بأسعار مخفّضة جدا للفلاحين وأصحاب المزارع تشجيعا لزيادة الإنتاج الزراعي الذي هو روج الاقتصاد الوطني والذي عن طريقه يأمن المجتمع خطورة فقدان المادة الغذائية التي بدونها تتعرض الدولة للجوع والضياع .

وكانت القاعدة العامة ، أن كل هذه المواد والحاجيات تقوّم باستمرار بسعر التكلفة ، وإذا كانت من إنتاج المؤسسات الحكومية مثل السولار والطاقة الكهربائية وتزويد المياه يرتفع سعرها على المستهلك بارتفاع استهلاكه لها بطريقة

عادلة ومنطقية مما يدفع بالمستهلكين بعدم الاندفاع في استهلاك هذه الطاقة . أما رغيف العيش وغيره من المواد المنتجة عن طريق مؤسسات الشعب مثل المخابز والأفران وتجار الجملة والقطاعي فيترك للمنافسة أن تقوم بدورها في هذا الشأن . وفيما يتعلق بالفقراء والموعزين الذي يستحقون المساعدة والإعانة فإن المؤسسات الحكومية المتخصصة بهذا الشأن تقوم بمساعدتهم ماليا لمن يستحقون فعلا لهذه المساعدة وليس لأولائك الذين يتكاسلون عن السعي بالعمل لطلب رزقهم عن طريق العمل الشريف مهما كان تواضع ودنوّ أو مشقة هذا العمل .

تحديد الأسعار

إن تحديد الأسعار هو كغيره من الأفكار والمبادئ التي أتى بها هذا الزمن الغارق في تخلفه الذي نزل باقتصاد الأوطان إلى الدرك الأسفل من الانحطاط والتخلف والدمار ، ظاهره الرأفة بالشعب من استغلال التجار والمنتجين وباطنه فيه كل الوسائل الظاهرة والخفية لبؤس الشعب ووقوعه تحت كلكل الغش والتدليس واختفاء ما يحتاجه من الجيّد والمفيد .

إن الذين عاصروا الثلاثينات والأربعينات يذكرون جيدا جودة البضائع المعروضة في الأسواق من مشروب ومأكول وملبوس ، وذلك لأن التنافس بين التجار والمنتجين يلزمهم ويضطرهم إلى تقديم الأجود والأحسن سعرا وإلاّ بارت بضاعتهم ولن يجدوا من يقبل عليها ، وهذا هو القائم والسائد في أكثر بلاد أوروبا وأمريكا ، هناك تحفظ واحد في هذا الشأن وهو وجود القانون الصارم الذي يمنع منعا باتا قويا اتفاق المنتجين والتجار فيما بينهم على وضع أسعار محددة لمنتجاتهم وبضائعهم وإلا وقعوا تحت طائلة ذلك القانون الصارم بغرامات تصل إلى آلاف الجنيهات وقد تصل إلى سجن مرتكبيها في بعض الأحيان .

إن القاعدة الأساسية في المجتمع البشري التي يقوم عليها نجاح الوضع الاقتصادي في أي مكان في العالم وازدهاره تكون دائما الدافع الاساسي له ، شئنا أم أبينا ، هو وازع المنافسة في الإنتاج والتوزيع سوءا كان إنتاجا زراعيا أو صناعيا أو تجاريا ، فهذا الوازع وإن كان يبدو لاول وهلة فيه جانب من السلبية ولكن جوانبه الإيجابية في هذا الشأن كبيرة واسعة وفيها كل الخير والصلاح والتقدم للمجتمعات في أي مكان في العالم .

وبهذه المناسبة تطلّ علينا تلك القاعدة الجوهرية الأساسية التي فاتت على الكثيرين وخصوصا حكامنا وقياداتنا ، وهي أن أي فكرة أو مبدأ أو خطوة يخطوها الإنسان أو المجتمعات لا بدّ حتما أن تكون لها جوانبها السلبية كما أن لها

جوانبها الإيجابية ، والـذي وقـع فيـه حكامنـا وقادتنـا في الثمـانين سـنة الماضـية وأوقعونا معهم هو أنهم يتخذون قراراتهم ومبادئهم بنظـرة سـطحية إلى الجوانـب الإيجابية في قراراتهم دون دراسـة وبحـث مـستفيض لمـا يمكـن أن يكـون لهـا مـن سلبيات مدمرة ، هي المآسي والكوارث في الأخلاق الهابطـة والحقـوق المغـصوبة والجهل وعدم الإحساس بالمسئولية التي عمت المنطقة العربية بأجمعها .

شركاء لا أجراء

إن الذين عاصروا العهود السابقة لانقلاب سبتمبر 1969 لا بدّ أنهم يذكرون جميعا الازدهار الاقتصادي في الوطن العزيز من أقصاه إلى أقصاه فقد كان النموّ الاقتصادي في ليبيا يتقدم يوما فيوما مما يبشر بمستقبل باهر لهذا الوطن العزيز حتى تنبّأ الكثير من رجال الفكر والاقتصاد أنه لو استمرّ هذا النموّ في تطوره المزدهر فإنه يعطي تباشير بالوصول حتما إلى ما وصلت إليه الأوضاع في الكثير من البلاد الأوروبية المطلّة على البحر المتوسط خصوصا بعد اكتشاف مصادر الطاقة في بعض المناطق الليبية .

إني وامثالي ممن عاصروا ذلك العهد الجميل لا بدّ أنهم يذكرون انتشار مئات المؤسسات الخاصة من صناعية وزراعية وتجارية بأنواع الإنتاج المختلفة والمتعددة الأمر الذي يتعذر حصرها وتعدادها فهناك العشرات من مصانع الطماطم والعشرات من مصانع البقول المختلفة وعدد كبير من مصانع المكرونة ومؤسسات طحن القمح والشعير والذرة ، وكانت شواطئ ليبيا الممتدة من رأس جدير إلى امساعد تنتشر بها مصانع التونة والسردين وأنواع الأسماك الأخرى ، هذا علاوة على العدد الكبير من المؤسسات الفلاحية وما لا يحصى من البنوك والمؤسسات المصرفية .

ومن جهة أخرى كان إنتاج مصادر الطاقة من بنزين وغاز وما إلى ذلك تقوم على إدارتها أيدي أمينة تحافظ على هذا الإنتاج الذي منح الله به هذا الوطن الغالي وصارت هذه الأيدي الأمينة تجتهد في تطوير هذا الإنتاج وكيفية تنويع مصادره وتصديره إلى البلاد المختلفة بأوروبا والجهات الأخرى التي هي في حاجة إليه .

وكان كل شيء يسير على ما يرام حتى أطلق ذلك الشيطان بعد انقلاب 1969 مقولته الحمقاء المشبوهة القاتلة (شركاء لا أجراء) كلمة صفق لها السذج

الجهلاء حيث يبدو ظاهرها الرأفة بالعمّال والطبقة الكادحة ولكن في حقيقة الأمر أن باطنها قنبلة مدمرة ماحقة ، فلم يمض بعد إلقائها المشئوم إلاّ سنوات قليلة حتى انتشرت كالسرطان المدمّر في مفاصل ذلك النموّ الاقتصادي والصناعي وجعلته أثرا بعد عين .

فالذي ترتب عن هذا المبدأ الغيّ (شركاء لا أجراء) أن هجم هؤلاء العمال البسطاء الذين يغلب عليهم الجهل والسذاجة على تلك المؤسسات الضخمة من صناعية وتجارية وعلاجية وإنسانية التي سبق تأسيسها من أناس أذكياء مجتهدين كابدوا المشقة والعناء والعرق لسنوات طويلة لتكوين تلك المؤسسات وتطويرها ، فتحوّلت إدارتها وتوجيهها بعد ذلك القرار المشؤوم في أيدي الغباء والجهل والصراع فيما بين أولئك العمال والأجراء باعتبارهم شركاء ، وهم الأكثر أصواتا في انتخاب مجلس إدارة المشروع وأن صاحب المشروع الأصلي باعتباره أحد الشركاء ليس له إلا صوتا واحدا ، وبالتالي أصبح توجيه تلك المشاريع الإنتاجية تحت إدارة أشدّ الأشخاص جهلا وغباءا ، وبناءا على ذلك وإن كان هؤلاء العمال الشركاء!! قد ازداد دخل كل واحدٍ منهم في السنة الأولى وربما الثانية ، ولكن المؤسسة بسبب سوء الإدارة صارت تتخبط ويهبط إنتاجها يوما فيوما الأمر الذي يترتب عنه حتما هبوط الدخل ، وبالتالي صارت دخول هؤلاء العمال تتناقص من شهر إلى آخر ، حتى أفلس المشروع في آخر الأمر ، ولم يعد هناك أي دخل يوزّع على هؤلاء العمال المنكوبين بمبدأ (شركاء لا أجراء) الأمر الذي دفعهم إلى ترك المشروع وصاروا يدورون في الشوارع يعمهم الجوع والضياع ، وأصبحت تلك المشاريع التي كانت في السابق أساس النموّ الاقتصادي للدولة هبابا يبابا وأثرا بعد عين ، وهذه هي النتيجة الحتمية لنداءات معمّر وكل دكتاتور ابتليت به هذه المنطقة المنكوبة .

والذي هو أشدّ هولا وسخطا أن هذا الشباب الذي ثار على كل تلك الأوضاع الماساوية وقدم دماءا زكية غزيرة وصلت إلى عشرات الآلاف من

الضحايا والشهداء والجرحى والمشوهين في سبيل ما سميناه بالربيع العربي ، كانت نتيجته تكاد أن تصل إلى زوبعة عاصفة ، إذ حاول القفز إلى السلطة وقيادة الأوضاع ، المتسلقون والمنافقون الذين يتظاهرون بالتقوى والشعارات الدينية ، والإسلام منهم براء ، يتخذون من تلك المظاهر وسيلة للغش والتدليس لإيهام الطبقات العامة والبسيطة التي تعمها السذاجة وطيبة القلب أن هذه المظاهر من التقوى هي الطريق للأمل المنشود من التقدم والرفاهية ، ولكنها في واقع الأمر هي أكذوبة مفضوحة فكل المؤشرات التي بدت منذ الآن لا تدل إلا على التردّي وإلى سبل ربما أشدّ سوءا من العهد الذي قبله ، فكأن هناك قوة خفية غامضة تسعى إلى تدمير هذه المنطقة التي هي مهد الحضارات القديمة والرسالات السماوية الثلاث ، ومحاولة دفعها إلى الارتباك والفوضى ومشاهد التخلف والانحطاط في كل ربوعها واتجاهاتها .

البيت لساكنه

وهذه ثالثة الأثافي كما يقول المثل ، لقد عايشت وشاهدت بنفسي فيما قبل النظام الهمجي الذي جاء به ذلك الشباب العسكري المتهور الذي اتخذته تلك القوة المستترة الغامضة التي مهدت إلى تدمير منطقة العرب والعروبة والنزول بها إلى أسفل سافلين . أقول : عايشت وشاهدت بنفسي في الحي الذي أقيم به ، بشارع زاوية الدهماني بطرابلس ليبيا، لقد عايشت في ذلك الوقت القديم أنه كان في حيّنا كثيرا من الشباب العامل والذي اتخذ من العمل في الميناء وسيلة للعيش ، وكان هناك شابان شقيقان أعرفهما معرفة شخصية كانا يزاولان هذا العمل بالميناء ، حيث كنّا ندعوهم في ذلك الوقت (عمال البورت أو خدامين البورت) كان عملا ثقيلا وشاقّا إذ يحملون على أكتافهم صناديق البضائع من البواخر الراسية في الميناء إلى المخازن أو إلى سيارات النقل ، وكان هذا العمل الشاق يستمر من باكورة الصباح إلى آخر المساء أي حوالي عشر ساعات يوميا ، ولم يكن هناك أي ارتباط بين هؤلاء العمال ومؤسسة الميناء ، فكانت العادة أن يأتي العامل الذي يرغب في العمل في ذلك اليوم إلى بوابة الميناء حيث يوجد رئيس العمال الذي يسمونه (الكبران) في الصباح الباكر ليستلم العامل ورقة الدخول مع تحديد موقع العمل في ذلك اليوم ، وفي المساء تقدم تلك الورقة إلى (الكبران ليتسلم أجرة عمله عن ذلك اليوم) ، وليس هناك ما يجبر عامل البورت للحضور إلى العمل في أي يوم من الأيام إذا لم يرغب في ذلك، وكانت هناك دورات للعمل ليلا لمن يرغب في العمل ليلا حيث الأجرة تكون أكثر قليلا . وكان أحد الأخوين الذين سبق ذكرهما يعمل طوال الأسبوع ، وأحيانا في دورة النهار وأحيانا أخرى في الدورة الليلية ويجمع القرش على القرش ليقوم ببناء بيت لأسرته المنتظرة حيث أنه على وجه الزواج ، وليتخلص من ذلك الازدحام الذي كان يعيشه محشورا مع شقيقه وأمه وأبيه في غرفة واحدة فيبيت مزدحم بالأسر

المطحونة مثل أسرته الذين يعيشون على الكفاف ، وباستمرار مجهوده ومثابرته واجتهاده وعرقه استطاع في بضع سنوات أخرى أن يتمّ بناء بيت آخر بجانب البيت الذي كان قد أتمه سابقا واستقرّ فيه مع أسرته البسيطة . أما شقيقه فكان من غير هذا النمط إذ كان همّه بل كل همه من العمل في الميناء أو البورت أن يجمع في كل شهرين أو ثلاث مبلغا من المال ليأخذ طريقه في إحدى البواخر إلى جزيرة مالطا حيث يبرزق تلك المبالغ التي جمعها في لذاته في الخمور والنسوان الفاسدات ، وهكذا من سنة إلى أخرى حتى سنة 1973 حيث قذف ذلك الشيطان رئيس النظام الهمجي المشبوه بقنبلته المدمرة (البيت لساكنه) فقفز ذلك الشقيق المفلوت المستهتر إلى البيت الذي كان قد أتمه شقيقه بعرق جبينه واجتهاده والذي كان يرغب في تأجيره ليوسّع على أسرته وأطفاله سبل المعيشة وتعويض نفسه عن المشقة والضنك الذي عاناه وكابده في سبيل بناء ذلك البيت ، ولم يستطع هذا الشقيق المجتهد إلى استرداد حقه من الشقيق الذي احتل منزل شقيقه بحكم ذلك القانون الغبي (البيت لساكنه) ، هذا الشقيق المستهتر الذي قضى حياته في ملذّاته الشيطانية في جزيرة مالطا فهو في حماية ذلك النظام الإجرامي ومبادئ معمر المهلكة المدمرة من نوعية (البيت لساكنه) وغيرها التي سنأتي على ذكرها لاحقا .

هذه صورة واقعية بسيطة جدا نتيجة هذا المبدأ المدمر الذي قدمه ذلك النظام الهمجي على أساس أن تلك المبادئ المشبوهة تساعد الفقراء والطبقة المطحونة استجداءا لمناصرتها لنظامه الفاسد الحقير ، وكانت هذه واحدة من ألف مما أصاب الوطن من فساد ودمار . مع عشرات الوقائع الأليمة الأخرى .

منها أنه قبل قيام هذه الأنظمة المدمّرة المتآمرة ، كنت عندما تطوف في شوارع المدن في جميع أنحاء ليبيا ومصر وغيرهما من المدن في المنطقة العربية تصادفك عشرات الإعلانات الكبيرة الواضحة على جدران العمارات بعبارة (شقة للإيجار) أو متجر للإيجار أو مخزن للإيجار بطريقة تنافسية مذهلة مما جعل أسعار الإيجار متهاودة وفي مقدرة المقدمين على الزواج أو الباحثين على مكان

لمزاولة تجارتهم أو مهنهم المختلفة ، إذ كان أصحاب الأموال والمقتدرين يقومون بمشاريع البناء باعتباره يؤدّي إلى الاستفادة بأموالهم ومدخراتهم وقد ترتب عن كل ذلك حركة اقتصادية حيّة منعشة ومتطورة مما استفاد بها الجميع ، العمّال وأصحاب الأموال والمقاولون ، فلا تجد في ذلك الوقت الجميل من الشباب من يستطيع أن يقول لك أني لم أجد عملا فطريق العمل والدخل متوفّر للجميع .

ماذا حصل بعد انطلاق ذلك المبدأ الشيطاني (البيت لساكنه) ؟؟!! لقد قفز الأشرار والبلطجية وأعوان الشيطان الأعظم وأزلامه إلى تلك الشقق والمخازن والمتاجر التي كانت معروضة للإيجار واستولوا عليها عنوة بدون أي مقابل وخسر بذلك المنتجون وأصحاب الأموال كل ممتلكاتهم ، الأمر الذي يترتب عنه حتما ، وترتب فعلا إلى توقف مشاريع الإنتاج والبناء تماما ولجأ أصحاب الأموال والمدخرات إلى إخراج أموالهم وتهريبها للخارج في أوروبا وأمريكا لاستثمارها في البنوك أو في مشاريع إنمائية في بلاد الغربة ، الأمر الذي أصاب الاقتصاد بطعنة قاتلة فانحدر إلى أسفل سافلين . هذه أيضا واحدة من عشرات النتائج المدمرة .

كانت الشواطئ في أشهر الصيف تزدان بعشرات المصايف والنوادي التي تعجّ بآلاف المصيفين من رجال ونساء وشباب وأطفال ، الكل يمرح في تلك الشواطئ المليئة بمئات المباني الصغيرة والأكواخ الخاصة للمصيفين والكل يستمتع بتلك الشواطئ الجميلة ومياه البحر الزرقاء التي تأخذ بمجامع الألباب تحت المظلات المنتشرة على طول الشاطئ ، وفجأة صدر ذلك القرار المدمّر المهلك فاستولى البلطجية وأزلام النظام ومن يدعون باللجان الثورية على كل المباني والأكواخ وكل ما نظمه في السابق أولئك الرجال المجتهدين وصارت تلك الشواطئ خرابا يبابا وأثرا بعد عين ، ولا حول ولا قوة إلا بالله !!

وبالإضافة عن كل ذلك ، ماذا ترتّب عن هذه الفوضى العارمة وتدمير قدسية حق الملكية ؟؟ إن الذي ترتب عن كل ذلك خطير وخطير جدا فقد

انتشرت الأحقاد والإحن في جميع الربوع والمناطق بين مجموعات الشعب بمختلف أنماطه وفئاته . فالذين قفزوا على أملاك الغير لا شك أنهم يحاولون تبرير أعمالهم الإجرامية الشنيعة بأن أصحاب الأملاك المغصوبة هم من المستغلين والفاسدين الذين وصلتهم هذه الممتلكات والأموال عن طريق الفساد والغش والنهب واستغلال النفوذ ، ولا ينظرون أبدا إلى ما قاساه صاحب رأس المال الذي شيّد المباني والعمارات من اجتهاد ومثابرة وجهد وعرق وسهر الليالي في العمل الجاد والمشاريع الصناعية والتجارية والزراعية التي أفادت الوطن بأجمعه ، وهؤلاء مما انتزعت أملاكهم ومجهودهم فلا غرابة أن تكون نظرتهم إلى أولئك الشياطين من أزلام النظام والبلطجية نظرة المجرم السارق الذي يستحق الذبح في الشوارع والميادين وأنهم لو كان في مقدورهم أو أتيحت لهم الفرصة فلن يتورعوا أن ينزلوا بهم ما عشش في نفوسهم من حقد وآلام على ضياع مجهودهم وما كابدوه من مشاق في تكوين ما كانوا يملكون .

الأرض لمن يزرعها

هي كتلك النداءات البراقة الذي يبدو ظاهرها فيه كل الخير للفلاحين والذين قضوا حياتهم في تقليب الأرض وحرثها وريها في تلك المزارع العديدة المنتشرة في أرجاء الوطن يكدّون ويعرقون في سبيل لقمة العيش ، ولكن أعماق هذا النداء كغيره من تلك النداءات المشبوهة لم ينتج عنها سوى خراب ودمار الزراعة والإنتاج الزراعي بصورة تفوق الخيال من الخراب والدمار مما ترتب عنه أن صار هذا الوطن المنكوب يستجلب الحبوب والخضروات والفواكه لغذائه من الخارج .

كان في وطننا العزيز من أقصاه إلى أقصاه قبل ذلك النداء المدمر آلاف المزارع المنتجة تحت رعاية واهتمام وزارة الزراعة ورجالها الأبرار الذين يدركون أهمية الإنتاج الزراعي وكيفية الاهتمام به وتطويره ، فكان أصحاب المزارع يحصلون على المحاريث الآلية والجررات والبذور وأنابيب الريّ وغير ذلك من لوازم الإنتاج الزراعي بأسعار مخفضة جدا جدا ، كما كانت وزارة الزراعة تشجع المزارعين على تربية النحل بتقديم عشرات الخلايا الخاصة بهذا الإنتاج شبه مجاناً أو بأسعار رمزية . وكذلك الأمر فيما يتعلق بتربية الأغنام والأبقار والطيور المختلفة من حمام ودجاج وأرانب إلى غير ذلك من إنتاج المزارع المنتشرة في طول البلاد وعرضها ، فكان المزارعون يقبلون على هذا الإنتاج بأنواعه المختلفة لكونه يأتيهم بدخول مرضية ومشجعة ، كما فتحت الدولة لأصحاب المزارع الطريق لاستجلاب العمال الزراعيين من الخارج . والذي أذكره في هذا الصدد أنني بالرغم من مهنتي في المحاماة قد شجعتني هذه الظروف المغرية على شراء تلك المزرعة ذات الأربعين هكتارا من أحد الإيطاليين الراغبين في الرجوع إلى بلادهم ، وقد كانت هذه المزرعة عندما اشتريتها بها ألف وخمسمائة شجرة زيتون ومثل هذا العدد من أشجار اللوز وحوالي هكتارا من أشجار البرتقال وحوالي

هكتارين من العنب البعلي ، وكان بها بئر واحد يعمل بواسطة المروحة الهوائية ، ومنزل كان محل سكنى الإيطالي الذي غادر البلاد ، وكانت المزرعة قريبة من وسط المدينة أقلّ من عشر كيلومترات . كل هذه الميزات مجتمعة شجعتني على أن أبني بيتا جميلا رائعا لسكناي وجلبت كل أثاثه من إيطاليا بمساعدة أحد موكّلي الإيطاليين ، فصار شيئا رائعا حقا ، واستجلبت حوالي عشرة عمال زراعيين من مصر وتونس وإيطاليا ، كما أقمت بيتين آخرين لسكنى المزارعين ، كما أقمت اصطبلا كبيرا مقسم على أجزاء قسم لتربية البقر وآخر للمواشي وآخر للأرانب والدجاج كما أقمت صرحا كبيرا للحمام ، وبناءا على ذلك تمكنت من تشجير حوالي خمسة وعشرين ألفا من أشجار البرتقال وحوالي أربع هكتارات من أشجار العنب المتسلق ، واستطاع المزارعون الإيطاليون تشجير حوالي أربع هكتارات من فاكهة الفراولة التي صارت منتشرة في الأسواق في أواني زجاجية باسم مزرعة شرف الدين ، كما زرعوا حوالي عشر هكتارات طماطم الذي كان ينقل إلى مصانع الطماطم المنتشرة في المدينة وضواحيها . كما أن في مواسم الحرث تقوم بزراعة حوالي عشرين هكتارا من القمح والشعير . والواقع أني كنت أنفق على تلك المزرعة تقريبا كل مدخولي من المحاماة . وما من شك أنه كان هناك آلاف المزارع في أرجاء ليبيا مثل المزرعة التي ذكرتها ، وإنما ذكرت مزرعتي بطريقة تفصيلية لأشرح للقارئ الكريم كيف كان أصحاب المزارع يعتنون بمزارعهم الأمر الذي نشط فيه الإنتاج الزراعي والصناعي بجميع تفصيلاته وأنواعه فكان هذا الوطن زيادة عن كفايته من هذا الإنتاج الغزير كان يصدّر الكثير من إنتاجه إلى الخارج خصوصا الدول الأوربية المطلة على المتوسط ، وعليه فإنه بالرغم من أن الإنتاج النفطي كان لا زال محدودا في ذلك الوقت فقد كان الوطن والمواطنون يعيشون في بحبوحة من العيش الرغيد .

فماذا حصل بعد تنفيذ تلك المقولة الحمقاء (الأرض لمن يزرعها) ؟؟! الذي حصل هو الخراب والدمار لتلك المزارع ، بحيث تكاد لا تجد فيها شجرة

واحدة من عشرات الآلاف من الأشجار التي كانت قبل ذلك النداء الأحمق ، فقد هاجم المتسلقون وأزلام النظام الهمجي المنحرف تلك المزارع التي كانت تشبه الجنان المزدهرة بأنوارها ، وتقطعت تلك الجنّات بددا تكاد لا تجد فيها ورقة خضراء. كما أني قد فقدت مزرعتي بكل ما عليها وفيها ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وهذا الواقع المرير هو الذي حصل أيضا في الشقيقة مصر بعد ما قرر زعيمها الأوحد تقسيم تلك المزارع الضخمة التي كانت تغذي مصر بكل الخيرات الغذائية ثم تم توزيع الأجزاء الكبرى من تلك المزارع المنتجة على الفلاحين الذين كانوا يعملون بها والذين تنقصهم الكفاية في إدارة وإنماء إنتاجها ، فلم تمض إلا سنوات قليلة حتى صار ذلك الإنتاج الضخم الوفير إلى أثر بعد عين كما يقول المثل العربي .

التصعيد بديلا عن الانتخابات
تحت إشراف القضاء

من الكوارث الكبرى التي أتت بها السلطة المطلقة في ذلك النظام الإجرامي المشبوه والذي كان كل هدفه المحافظة على تلك السلطة التي وصل إليها عن طريق خيانة القسم الذي أقسمه عندما أخذ رتبة الملازم في الجيش الليبي ، هي تلك الفكرة الشيطانية التي تبدو في ظاهرها أنها تهدف إلى أن يحكم الشعب نفسه بنفسه ولكن في واقعها الخبيث كانت الوسيلة التي اتخذها لسيطرته عن طريق أزلامه على شؤون ومصير هذا الوطن المنكوب ، والطريقة التي جاءت بها عبقريته المشوهة المجرمة هي أن أهالي كل مركز انتخابي يحدد له يوما ومكانا يجتمع به أفراد الشعب لاختيار من يمثلهم فيما سمي بمجلس الشعب ويقوم أزلام ذلك النظام المشبوه بالصياح والهتاف لقائدهم العظيم !! (تبّي ولا ما تبّيش من غير معمّر مفيش) !!! وفي هذا الخضم المنحط يرفعون من هو أكثرهم انحطاطا وسفالة على المنصة ويصفقون له مع استمرار الهتاف المذكور ، وبهذه المهزلة يكون قد تم الانتخاب ، ومن ذلك اليوم يصبح هذا المنافق الكبير عضوا فيما سمّوه (مجلس الشعب) !!! الذي يصوّت في اجتماعاته باستمرار حسب رغبات وتوجّهات القائد العظيم !!! التي كانت كلها وبدون استثناء تدميرا مستمرا لهذا الوطن المنكوب ، فكل تلك القرارات المدمرة التي سبق ذكرها كانت باقتراحات القائد العظيم وموافقة مجلس الشعب بأعضائه المصعّدين .

ولكي أعطي صورة مصغّرة عمّا ارتكبته تلك العصابة من البلطجية ورئيسهم المصعّد أذكر ما حصل في منطقتنا بشارع زاية الدهماني . كان لعائلتي قبل هذا النظام الفاسد بيت قديم يطلّ على الشارع مباشرة عشت فيه مع إخوتي وأخواتي حتى صرنا كبارا لكل طريقه في الحياة ، والوالد قد توفّي رحمه الله والوالدة قد انتقلت لتعيش مع أسرة الشقيق الأصغر سنّا ، وبناء عليه أصبح هذا

البيت التاريخي خاليا ، وبالصدف العجيبة قررت بلدية طرابلس توسيع شارع زاوية الدهماني وبما أن بيتنا يطلّ على هذا الشارع فقد طلبت إلينا تسليمه لهدمه لتوسيع الشارع مع التعويض حسب سعر سوق العقارات وكان ذلك حوالي سنة 1967 وبالتالي سلمت لنا مبلغ التعويض الذي كان مبلغا أمكننا أن نشتري به شقة جميلة مطلة على البحر في عمارات ما يسمى بصندوق التوفير التي كانت محاذية لفندق المهاري ، وحيث إن البيت الذي أخذنا عنه التعويض كان باسم الوالدة فقد تم شراء الشقة المذكورة باسم الوالدة أيضا ، وحيث إن الوالدة كانت تقيم مع ابنها في عمارتنا القائمة القريبة من الشقة التي تم شراؤها ، فرأينا بناءا عليه تأجير شقة الحاجة إلى أحد الدكاترة الأردنيين الذين كانوا يعملون بمستشفى أنذير الذي كان قريبا من هذه المنطقة .

وفي أوائل السبعينات عندما تم التصعيد المشار إليه اقتحم ذلك البلطجي الذي تم تصعيده في منطقتنا ، تلك الشقة المملوكة للوالدة وأخرج الدكتور الأردني إلى الشارع لا حول له ولا قوة ،واستولى ذلك الشيطان على الشقة وأسكن بها أسرته ، واستطاع بناءا على نفوذه بصفته يمثل الشعب أن يستخرج من الشهر العقاري الوثائق اللازمة لإثبات ملكيته المزورة على تلك الشقة ، وبعد مدة يسيرة باع تلك الشقة المنهوبة إلى إحدى الشركات الأجنبية بمبلغ يقارب نصف مليون دينارا ، وفي الوقت نفسه اختفى ملف تلك الشقة الأصلي الذي يثبت ملكيتنا . هذه صورة مصغرة بما قامت تلك العصابات التي عاشت في الوطن المنكوب فسادا وتدميرا ، وهناك آلاف الوقائع المماثلة التي عمّت طول المناطق الليبية وعرضها ، علاوة عن صدور عشرات القرارات المدمرة التي أصدرها الطاغية التي سبقت الإشارة إليها وكل ذلك عن طريق مجلس الشعب المكوّن من هذه العصابات الفاجرة .

استغلال التوجه الديني في السياسة

وكان هذا لا بدّ أن يحصل ويترتب عن الأوضاع والظروف التي سادت المنطقة في تلك السنوات السبعين التي سبق ذكرها ، بسبب السلطة المطلقة وما ترتب عنها من ويلات ومآسي ، فالمواطنون في جميع هذه الأرجاء صاروا يحاولون تفادي غضب تلك السلطة وما تجرّه عليهم من سجون واعتقالات وتعذيب وشنق في الساحات العامة في الكثير من الأحيان ، وكان لا بدّ لهم أن يتواروا عن الساحة ، القادرون هاجروا في أرجاء العالم في أوروبا وأمريكا وآسيا ، والمغلوبين على أمرهم تواروا في الأزقة والحواري الشعبية بعيدا عن أعين مخابرات وأزلام تلك السلطة المطلقة المتوحّشة ، وقد دفعت هذه الأجواء المرعبة بالكثيرين أيضا إلى اللجوء إلى المساجد باعتبار أن للدين ولرجال الدين بعض الاحترام والتقدير ، وفي هذه الساحات والأزقة والحواري والمساجد وجد البعض الفرصة السانحة لاستغلال هذه الظروف للوصول إلى طموحاته السياسية ، فكثرت الذقون الطويلة واللطع التي تتصدر الجباه ، لا شك أن البعض منهم يفعل ذلك بحسن نية باعتقاده ان فيه اقتداءا بصاحب الرسالة ﷺ وأصحابه الأبرار، ولكن كان هناك من يتخذ من هذا التوجه والمظهر لحاجة في نفس يعقوب . وقد برزت النوايا الانتهازية بوضوح في آخر الأمر . وقد كتبت في هذا الصدد مقالا في هذه السنوات الأخيرة يشير إلى ما هو شائع بين الكثيرين مما التقيت من أصحاب الرأي في هذا الموضوع الشائك ربما كان من المناسب طرحه كما هو وكما سمعته من حديث صاحبي ، أعطيته عنوانا (دردشة على ضفاف النيل) وهو كالآتي :-

دردشة على ضفاف النيل

جمعتني به في شوارع القاهرة الغربة المفروضة ، حيث كانت حياتنا مهددة في وطننا المظلوم الذي ساده النظام الهمجي الذي استمرّ إذ ذاك أكثر من أربعين سنة ، وكنا نتسكع في تلك الشوارع الغاصة بأنماط مختلفة من البشر ، شبابا وشيوخا ذكورا وإناثا ، وكان الجوّ صحوا خلال خريف 2008 ، وقد لفت نظرنا في ذلك الزحام العجيب الذي غصّت به عاصمة المعزّ كثرة الذقون الطويلة واللطع التي تتصدر جباههم والتي تبعث إلى الاعتقاد أن عاصمة الأزهر الشريف بكل خير ما دام يتصدر سكانها هؤلاء الأتقياء الورعين ، فهذه المظاهر هي الدليل القاطع على تمسكهم بدينهم . الواقع ، هذا الذي دار بذهني وذكرته لرفيقي الذي كان يتسكع معي في تلك الشوارع المزدحمة ، ولكن رفيقي انتفض كأنّ مسّا كهربائيا أصابه وألقى على مسامعي درسا لا يمكن نسيانه .

قال لي : لا يغرّنك ما تشاهده في هذه الذقون والجباه ، فهي لا يمكن ان تدلّ دلالة صادقة على تقوى أصحابها أو يمكن اعتبارها تنفيذا صحيحا لشريعتنا الغراء ، ثم استرسل في حديثه وقال لي : أرجو ألا تظن فيما أدلي لك به أني أريد أن أفاخر بتديّني وتقواي ، إني قد مرّ عليّ الآن أكثر من خمسين سنة ملازما لصلاتي في أوقاتها الخمس وكثيرا ما كنت أصلي مع كل وقت من أوقات الصلاة الأوقات الخمس أي حوالي سبعين ركعة وأكثر من مائة وخمسين سجدة يوميّا ولكن لم تظهر لي تلك العلامة أو اللطعة التي تراها في جباه من تشاهده في هذه الشوارع ، والبعض منها تنزّ مادة مقزّزة ، هذا في الوقت نفسه قد شاهدنا الكثير من النساء في هذه الشوارع ولم نشاهد في أي واحدة منهنّ هذه العلامة في جبهتها ، ألا يوجد في كل هؤلاء النسوة مصلّيات كغيرهنّ من الرجال الملطعة جباههم !!؟؟؟ ألا يدل كل ذلك على أن هذه العلامات التي شاهدناها ونشاهدها في جباه من نصادفهم هي علامات ، إن لم تكن كلها ، فأكثرها

مفتعلة ، وهي إن دلّت على شيء فانما تدلّ على النفاق والتظاهر بالتقوى ، والمنافقون ، كما يقول الكتاب المقدس ، في الدرك الأسفل من النار . وصدقني يا صاحبي أني من الذين يتلون حزبا وأحيانا جزءا من القرآن الكريم يوميا قبل صلاة الفجر وكانت هذه التلاوة بإمعان وتدبّر في آياته الحكيمة وكثيرا ما راجعت في تفسير بعضها إلى فقهاء التفسير ، الجيلاني والطبري وابن كثير ، وقد أجمع هؤلاء الفقهاء في تفسير الآية الكريمة : ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ أن ذلك هو النور الذي يظهر في وجوههم دنيا وآخرة ولم يخالف هذا الرأي إلا القرطبي الذي قال ما قاله بقية المفسرين إلا أنه إشار إلى أحد التابعين الذي ذكر أن ذلك هو آثار التراب أو الطين الذي يظهر على الجبهة بعد السجود .

واستمرّ صاحبي في حديثه ، بعد أن وصلنا إلى أحد المقاعد في الحديقة التي تواجه مجرى النيل هذا النهر العريق العظيم الرائع ، فقال لي : طالما فكّرت في هذه الذقون الطويلة التي انتشرت انتشارا ملحوظا في عالمنا العربي والتي اشتهر بها مواطنينا من جماعة الإخوان المسلمين ، وقد طلبت مرة من أحد أصدقائي في مصر الذي عرف باتصالاته الواسعة في المجال السياسي والاجتماعي أن يحاول تحديد موعدا لنا مع المرشد العام للمقابلة والحديث مع فضيلته ، لكوني أريد أن أثير انتباهه إلى موضوع خطير متعلق بانتشار ظاهرة الذقون الطويلة بين الإخوة التابعين لفضيلته الذين بالرغم من احترامنا لهم ولتوجّهاتهم فإن ظاهرة الذقون واللطع في الجبهة التي يتمسكون بها وجعلوها كشعار لجماعتهم ، فالخطير في هذا الأمر ، أنها قد اتخذت وسيلة من وسائل أعداء الإسلام والمسلمين ، من صهاينة ومتعصّبي المسيحية وذلك للانتشار والاندساس بين العرب والمسلمين في العالم الغربي في أوروبا وأمريكا ، ويقومون بأعمال عنف وارهاب في تلك الأرجاء ثم يقوم بالتطبيل والطنطنه لها الإعلام الصهيوني باعتبار تلك الاحداث التدميرية إرهابا إسلاميا ، مما جعل سمعة العروبة والإسلام معرّة في العالم الغربي . مع أن الإسلام هو رسالة السلام إلى العالم بأسره والإسلام قد جاء من كلمة السلام ،

ونحن نكرر كلمة السلام في صلاتنا أكثر من خمس مرات في اليوم ، وعندما نلتقي تكون تحيتنا هي السلام عليكم والرد على هذه التحية هي وعليكم السلام ، والمسلم كما جاء في المأثور هو من سلم الناس من يده ولسانه ، وكلمة (الناس) تشمل المسلم وغير المسلم ، وعليه يجب أن يكون شعارنا هو السلام ، سواءا فيما بيننا أو في العالم الغربي الذي يتهمنا بالإرهاب ، وسأذكر لفضيلته أن هذه الذقون الطويلة التي جعلها الإخوة التابعين لفضيلته شعارا لهم ولإسلامهم باعتبارها تقليدا لصاحب الرسالة رسول الله ﷺ ، فإن هذا التقليد هو في واقع الأمر تقليد خاطئ ، ذلك أن رسولنا عليه الصلاة والسلام ، وصحابته من التابعين الأبرار كانت فعلا لهم ذقون كما جاء في السيرة النبوية ، ولكن أعداء الرسالة كانت لهم ذقون أيضا وخاصة أبو جهل أعدى أعداء الرسول ورسالته الغراء ، وبالتالي في رأيي لا يمكن اعتبار الذقون الطويلة شعارا إسلاميّا ، أو يمكن اتخاذه مظهرا للمسلمين ، إني أعتقد أن لأي انسان الحق كل الحق في أن يطيل ذقنه أو يقصرها حسب راحته ومفهومه ، ولكن لا يقبل أبدا أن تكون الذقون الطويلة دليلا على تقوى المسلم وتمسكه بإسلامه . هذا ما كنت أرغب في إيصاله إلى فضيلة المرشد العام ، ولكن صاحبي رفض رفضا باتا أجراء هذه الزيارة ، وقال لي أن فضيلة المرشد العام رجل فاضل واسع الأفق والصدر قد يتفهّم وجهة نظرك وقد يتصرف معك بسلام وأخوّة ولكن بعض من يدورون حوله قد يتهموك بالكفر والزندقة وقد يترتب عن ذلك لك ما لا تحمد عقباه . أنه من المؤسف جدا أن حرية الرأي واختلاف وجهات النظر أصبح محرّما وفاحشة في منطقتنا العربية والإسلامية المنكوبة وكانت النتيجة الحتمية لذلك هو هذا التخلف المزري الذي نرسف في أغلاله ، وليس لنا إلا الإعجاب والانبهار عمّا يجري في العالم الغربي من تقدم وازدهار . وعليه ، قال لي صاحبي ، قد تركت هذا الموضوع للزمن يتولّى هدايتنا إلى طريق الصواب . ولله في خلقه شئون . وإنا لله وإنا إليه راجعون .

وهناك وقائع كثيرة مماثلة لا تحصى ولا تعد ربما غابت عني ، لا شك أن الكثير من القراء الكرام يذكرونها بتفصيلاتها المختلفة التي ربما فاقت في سوئها ودمارها ما سبق ذكره ، وكان لا بدّ أن يترتب عن كل ذلك ما ترتب عنه من ثورة عارمة عمّت المنطقة العربية والتي أطلق عليها ثورة الربيع العربي ، بدأت شرارتها في الشقيقة تونس وعمّ أوارها في مصر ثم من بعد ذلك في ليبيا ، وقد قدم الشباب العربي آلاف الضحايا والشهداء لإنهاء ذلك الدمار والارتباك الذي دام أكثر من سبعين سنة كما سبق أن فصلنا .

ولكن مع الأسف والألم الشديد ماذا كانت نتائج هذه الثورة العارمة ؟؟! إنها الفوضى والارتباك الذي ساد كل هذه المنطقة التي قدّم أبناؤها الشهداء انهارا من دمائهم الزكية ، فقد تصدر الموقف اصحاب تلك الذقون الطويلة والجباه الملطّعة محاولين الاتجاه بهذه الثورة المباركة إلى الهوّة التي لا قيام بعدها ، ولا شك أن البعض منهم كان مخلصا في سعيه إلى الخير والصلاح ، ولكن عن هذا الطريق تدخل التخطيط الصهيوني بخطواته الجهنمية التي قلبت الأوضاع رأسا على عقب والتي يمكن تتبعها خطوة بخطوة من بداية الخمسينات من القرن الماضي إلى ما وصلنا إليه الآن في بداية العقد الثاني من هذا القرن ، أذكر منها ما يلي :-

1 - الحكم الفردي والسلطة المطلقة التي تولاها بعض ضباط الجيش كما سبق أن ذكرنا بكل سلبياتها المدمرة ، وكان أحد الأدوار وربما أهمها التي قامت بها تلك السلطة المشبوهة هي القضاء المبرم على الاتجاه القومي الذي كان ينمو في المنطقة والذي كان يضم في قياداته وأفراده من أبناء العروبة المسلمين والمسيحيين ، فتدمير هذا التوجه الذي يضم المسلم والمسيحي من أبناء العروبه هو ما لا تريده وتهدف إليه الصهيونية العالمية حيث كان ذلك يجعل العالم الغربي المسيحي في أوروبا وأمريكا ينظرون إلى المنطقة العربية بنوع من التسامح وقلة العدوان تقديرا لإخوانهم المسيحيين العرب المتواجدين في المنطقة .

2- في نفس تلك الفترة أي في العقود الأخيرة من القرن الماضي اشتدّت اعتداءات أصحاب الذقون الطويلة على المؤسسات الغربية في أمريكا وأوروبا بطريقة مستمرة ، وصار الإعلام الغربي الذي يقوده إمبراطور الإعلامي الصهيوني (مردوخ) يضخّم هذه الحوادث ويطنطن لها بطريقة غير عادية الأمر الذي سمّي في تلك الأرجاء في أوروبا وأمريكا واستراليا بالإرهاب الإسلامي ، والواقع أن الصهاينة وبعض المسيحيين الحاقدين على الإسلام والمسلمين كانوا يندسّون بين أصحاب الذقون بنفس الذقون واللطع ويقومون أو يساعدونهم في هذا الإجرام التدميري لتشويه صورة العالم العربي الإسلامي كما ذكر ذلك بإسهاب عدة كتاب فرنسيين المطلعين على خفايا الصهيونية العالمية .

3- وكانت الخطوة الثالثة هي قيام ثورة الربيع العربي التي كانت الفرصة الذهبية لتشجيع الخط الإسلامي الذي على رأس قياداته جماعة الإخوان المسلمين ، للاستيلاء على السلطة حيث قدموا أسوأ ما يحملونه من أفكار ومبادئ البعيدة كل البعد عن روح الإسلام ومبادئه المضيئة ، ولا شك ولا ريب أن تلك اليد الخفية التي أشرنا إليها سابقا قد ساعدتهم للقيام بهذا الدور التدميري للمنطقة العربية ، هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى هو خلق وضع إسلامي مشوه تتصارع فيه السنة والشيعة والنماذج المتخلّفة الأخرى ووضع هذا الإسلام المشوّه في مواجهة المسيحية في أوروبا وأمريكا حيث تنجو دولة إسرائيل باهدافها الشيطانية المجرمة تاركة الصراع بين المسيحية والإسلام.

هذه أفكار تحتاج إلى زيادة البحث والتمحيص والدراسة المستفيضة علّنا نستطيع الاستفادة من أخطاء الماضي ويكون ذلك وسيلة لتجنب مثل هذه الأخطاء المدمرة في المستقبل ، ورجاؤنا وأملنا أن الأجيال القادمة تنتبه إلى أولئك الأشرار الذين يضعون السم في الدسم بتقديم الأفكار والمبادئ التي تبدو في

ظاهرها أنها في صالح الطبقة الفقيرة والمسحوقة وهي في حقيقتها الدمار للمجتمع بأكمله أغنياء وفقراء .

والعجيب أن هذه الأفكار والمبادئ التي تبدو براقة قد وقع في مخالبها المجتمع الإنساني بأسره بصورة أخرى ، فبالرغم من محاولات بعض المفكّرين الإنسانيّين إقالة العالم البشرى من المنافسة والصراع بين الدول والمجتمعات التي أدّت باستمرار إلى الحروب المدمّرة والمآسي التي طالت البشرية بأجمعها ، فقد اعتقد زعماء الكثير من تلك الدول المتنافسة بنفس الصورة التي سبق ذكرها والتي تبدو في الظاهر الوسيلة لحماية شعوبهم وهي في حقيقتها الواقعية الدمار لشعبهم بل ولشعوب العالم بأسره وذلك بتكديس السلاح ، مع الاستمرار في هذا الاتجاه من جميع الدول الأمر الذي أدّى في آخر الأمر إلى جوع الشعوب وفقرها وتدهور أوضاعها ، وهي نفس القاعدة أو الفكرة التي ظاهرها الخير بمعنى الدفاع عن شعوبهم وحقيقتها الفقر والمتاعب للجميع ، وقد سبق لي إن ألقيت أكثر من بيان بالخصوص في هذا الموضوع الشائك بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف باعتباري ممثلا للمنظمة الدولية لمناهضة جميع أنواع التمييز العنصري (EAFORD) منها البيانات التالية :-

بسم الله الرحمن الرحيم
سيدي الرئيس

(كل مدفع أخرجته المصانع ؛ وكل دبابة جرت على الأرض ، وكل صاروخ أطلق في السماء ، هو في المعنى النهائي ، السرقة الأكيدة من الجائعين الذين لا يجدون طعاماً ، ومن العرايا الذين لا يجدون ما يقيهم برد الصقيع . إن هذا العالم الغارق في صناعة السلاح لا يبدّد أموالاً فقط ، إنه يبدّد عرق العمال وعبقرية العلماء ، وآمال أطفال المستقبل) .

هذه الكلمات الرائعة قد قيلت منذ نصف قرن من أعظم رئيس عرفته الولايات المتحدة الأمريكية هو السيد ديوت أيزنهاور ، هذا الرجل الذي عرف الحروب واكتوى بنارها وعرف ما جرته على البشرية من دمار ومآسى وآلام ، باعتباره أحد القادة العسكريين في الحربين العالميتين .

إن الواقع الذي تؤكده الإحصائيات الموثقة تنبئ بأن البشرية تبدد ثلث مجهودها في صناعة السلاح وتجارته وتكديسه في سباق هستيري ليس له حدود ، الأمر الذي أدى إلى أن يعيش ثلثي العالم في فقر مدقع جعل آلاف الأطفال يموتون جوعاً كل يوم . إن لنا أن نتصور لو أن هذا المجهود قد صرف في صناعة المحراث وبناء المدرسة وتهيئة المعلم ومكافأته بما يستحق من تكريم كيف يمكن أن يؤدي ذلك إلى زوال الفقر وذهاب الأحقاد وانتعاش التوازن والصفاء بين الشعوب .

سيدي الرئيس

لقد ذكرنا أكثر من مرة أن العنصرية والتمييز العنصري في أصلها العرقي أو الديني أو اللوني قد بدأت تنحسر شيئاً فشيئاً عن العالم وبدأ يحل محلها التمييز على أساس الأغنياء والفقراء والشعوب المرفهة والمسحوقة ، المتقدمة والمتخلفة ، وبمعنى واسع الشعوب المنتجة للسلاح والشعوب التي تدفع لشرائه واستعماله .

إن السلاح قد اخترعه الإنسان الأول في عصور الغابة السحيقة من الحجر المنحوت أو العصا المبراة وذلك للدفاع عن النفس ضد الحيوانات المفترسة أو للحصول على الغذاء ولم يكن أبداً وسيلة للاعتداء على الآخرين . فكيف يمكن أن يكون السلاح الذري اليوم والكيميائي والبيولوجي والطائرة التي تلقي أطنان القنابل على البشر والمدافع البعيدة المدى والصواريخ مخترقة القارات سلاحاً للدفاع في هذا العصر الذي نسميه بعصر التقدم والحضارة ؟ !! إن البشرية يجب أن تخجل من نفسها أنها انحدرت هذا الانحدار السحيق .

لا شك أن هناك محاولات جادة ومتواصلة في العقود الأخيرة للحد من سباق التسلح وهذه ظاهرة إيجابية كان يجب أن تشجع لو كان الإعلام العالمي يديره المفكرون والعلماء ومنظمات حقوق الإنسان ، ولكن الإعلام اليوم للأسف يديره ويسيطر عليه تجار السلاح والمروجون له وأقطاب صناعته في أنحاء أوروبا وأمريكا .

سيدي الرئيس

لقد حصلت حادثتان في هذا القرن لهما معناهما العميق في هذا الصدد ، أولاهما اتفاق دول عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى بتحريم استعمال الغازات السامة التي استعملت في أواخر تلك الحرب ، وقد التزمت جميع الدول بهذا التحريم حتى اليوم . والحادث الثاني هو تغيير جميع الدول تقريباً اسم وزارة الحربية إلى اسم وزارة الدفاع حيث يعتبر ذلك استجابة لكراهية شعوب العالم للحروب ووسائلها وأدواتها ، وهي دعوى صريحة وواضحة بأن أسلحة الدولة وجيوشها إنما هي للدفاع فقط . من هذه النقطة كان من الممكن تقسيم السلاح إلى سلاح دفاعي يعطى صفة المشروعية ، وسلاح هجومي يجب اعتباره غير مشروع ، ومما لا شك فيه أن لجان الأمم المتحدة وخبرائها لن يعجزوا عن تحديد نوعي السلاح . وكما نجح المجتمع البشري في تحريم الغازات السامة في أوائل هذا القرن ، في إمكانه أن ينجح في تحريم السلاح الهجومي غير المشروع اليوم ، ومع إيماننا بصعوبة تحقيق هذا الهدف النبيل فلا بد من بذل جميع المحاولات في هذا السبيل . من الممكن أن تكون إحدى هذه المحاولات هي منع الطاقة اللازمة لصناعة هذا السلاح الشرير ، ومن حسن الحظ أن الدول التي تنتج الطاقة لا تصنع السلاح ، وبالتالي فإن دول الاوبك في إمكانها ، وسيكون الرأي العام العالمي معها ، أن تحجب الطاقة عن الجهات صانعة هذا السلاح الهجومي الشرير .

قد يبدو هذا الاقتراح ساذجاً أو حتى مضحكاً ولكن لنا العزاء فيما قاله الفيلسوف شوبنهاور : كل الحقائق في هذه الحياة قد تمر بثلاث مراحل ، يستهزأ بها في المرحلة الأولى ، ثم تحارب بعنف وقسوة في المرحلة الثانية ، ثم تصبح حقيقة واقعة ومنفذة في المرحلة الأخيرة .

ستنتصر الشعوب على القيادات العنصرية الجاهلة بتاريخ الإنسانية .

بسم الله الرحمن الرحيم
سيدي الرئيس

ألف مليار دولارا ، وأكرر أيها الأخوة الحضور ، ألف مليار دولارا ينفقها العالم سنويا في صناعة السلاح وتجارته واستعماله في سفك دماء البشر هنا وهناك من أرجاء الأرض . ولا بد لنا أن نتساءل لماذا يأتي جنود مزوّدين بهذه الأسلحة الفتاكة المهلكة من مسافات تصل إلى آلاف الأميال ليقتلوا ويذبّحوا إخوانهم في البشرية ، ويدمروا مساكنهم ومزارعهم وممتلكاتهم وينشروا في أرضهم فسادا وظلاما وأحزانا ؟؟!! ونكرر تساؤلنا ، والذي لا شك أنه تساؤلكم أيضا أيها الأخوة ، لماذا تحصل كل هذه المآسي في القرن الحادي والعشرين حيث يفترض المنطق والعقل أن الإنسانية قد بلغت نضجها ، وأن هذا الكوكب قد أصبح قرية صغيرة يكاد الناس جميعا يعرفون بعضهم بعضا ، بما حقّقه لهم العلم من وسائل الاتصال والمواصلات .

قالوا لنا يا سيدي الرئيس أنهم يحاربون الإرهاب !!! الإرهاب الذي لا بدّ من اقتلاعه من جذوره . وأين هذه الجذور ؟؟؟ !! انهم يقولون ، إنها في هذه المنطقة التي هي مركز بداية قيام الحضارات وانبعاث الرسالات السماوية ، أي المنطقة العربية !! ولكن الحقيقة الحقّة أيها الأخوة الحضور تكذّب هذا الادعاء الفاجر ، فالواقع والحقيقة الناصعة أن كل هذا الذي يجري هو طفح العنصرية والتمييز العنصري ، إنها السموم المنبعثة من مستنقع العنصرية وما تبثه في النفوس الضعيفة الجاهلة من غطرسة واستعلاء وشرور .

إن الإجابة الصحيحة الصادقة ، أيها الإخوة الحضور ، على تساؤلاتنا هي العنصرية المقيتة المنبعثة من جهل بعض قادتنا بحقيقة تطور البشرية ، وأن جميع الشعوب والأجناس والأديان والاتجاهات قد شاركت في التقدم العلمي والحضاري الذي نعيشه اليوم .

إننا نعتقد يا سيدي الرئيس ، إن قادتنا في هذا العالم ، وخصوصا الأقوياء منهم ، لو كانت لهم علاقة بالتاريخ البشري ، لو كانت لهم علاقة بإبن خلدون وويلس وليبون وديورنت من أفذاذ كتاب التاريخ ، لكانت مواقفهم غير هذه المواقف الدامية التي تقطر شرّا وهلاكا ودمارا ، ولكانت هذه الألف مليار التي تنفق سنويا على صناعة السلاح وتجارته واستعماله ، لكانت أنفقت في بناء ملايين المدارس وتوظيف ملايين العاطلين ، ولكانت محكمة العدل الدولية قد أعطيت الفاعلية والقوة حتى تزيل هذه الصراعات المتوطنة في البعض منّا من أيّام صراع الغابة .

إننا يا سيدي الرئيس نحلم بذلك اليوم الذي تفيق فيه هذه القوّة العظمى التي في أيدي العالم الغربي وبالأخص في أمريكا وتدرك أن الإرهاب لا يمكن إزالته من أرجاء العالم بإرهاب أشدّ عنفا وظلما وشرّا ، إن للناس انفعالاتها وردود فعلها ، وأن ما يجري في فلسطين والعراق وأبي غريب وغواتنامو لا بد أن يشعل نار الغضب المتأجّج في نفوس هذا الشباب الجامح حيث يتعذر السيطرة عليه وعلى ما يمكن أن تؤدّي به انفعالاته وجموحه . إن الإرهاب أينما كان مكانه أو زمانه يمكن إزالته وإيقافه بكل تأكيد وذلك بالعدل والإنصاف والحفاظ على كرامة الإنسان ووصول الحقوق إلى أصحابها المظلومين المكلومين .

كيف بالله عليكم أيها الأخوة الحضور ، أن يقبل العقل والمنطق والضمير أن تبقى مشكلة فلسطين أو بالأحرى مأساة فلسطين أكثر من نصف قرن دون أن يجد لها المجتمع البشري والقوى العظمى في هذا العالم ، الذي يدعي التقدم ، الحلّ العادل المنصف الذي يرجع المظلومين المنكوبين إلى ديارهم ومزارعهم وأملاكهم ، تلك الأرض التي عاشوا فيها وفي ترابها آلاف السنين ؟؟!! كيف يقبل العقل والمنطق والشعور بالمسئولية أن تقف الإدارة الأمريكية ، هذه القوة العظمى ، ضد حكم أصدره أربعة عشر قاضيا من محكمة العدل الدولية في موضوع الجدار العنصري حيث الأولى أن تقوم بتنفيذه بهذه القوة التي تتبجح بها وتعيث بها في الأرض فسادا .

إننا نؤمن على أي حال ، يا سيدي الرئيس ، أن الشعوب لا بدّ أن تنتصر في آخر الأمر على هذه القيادات العنصرية الجاهلة المتغطرسة وأن الشعب الأمريكي العظيم لا بدّ أن يصحو في يوم قريب ويأتينا بلنكولن أو واشنطن أو نلسن جديد .

شكرا سيدي الرئيس
جنيف مارس / أبريل 2006

ومن المسائل والأمور الأخرى التي وقعت في حبائلها الشعوب وقاداتها ، وتاهت في دوّامة ملابساتها ، بين ما فيها من خطأ أو صواب ، وخير وشرور ، مواضيع متعددة مثل تعاطي الخمر والسماح بفتح أسواقه وخمّاراته أو منعها، وموضوع تعامل البنوك والمصارف بالفائدة أو تحريم ذلك ، ثم ثالثة الأثافي وهو موضوع هذا الشباب في فترة المراهقة وقبل إمكانيات الزواج أين يستطيع إيجاد الطريق السليم لقضاء ثورته الجسدية بدون أن يحدث أضرارا لنفسه وللمجتمع الذي يعيش بين ظهرانيه ؟؟ هذه وغيرها الكثير مسائل حسّاسة وخطيرة يتوه في دوّامة غموضها وأشواك ملابساتها أذكي المفكّرين والفلاسفة والمشرّعين وأشدّ الناس إخلاصا لمجتمعاتهم وللإنسانية جمعاء .

إن من هو في ظروفنا عندما يتعرض لمثل هذه المواضيع الشائكة الحساسة والخطيرة لا يقصد بذلك اتخاذ أحد الموقفين ، وإنما كل ما في الأمر هو استعراض النتائج المترتبة عن هذا الاتجاه أو ذاك في المجتمعات البشرية في بعض أنحاء المعمورة وما حصل في بعض المجتمعات في منطقتنا العربية، لمحاولة إيجاد الطرق السليمة لمعالجتها .

الذي يذكره صاحب هذه المحاولة بخصوص موضوع الخمور . أنه في حوالي أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات من القرن الماضي والذي تناولته الصحف والإذاعات المسموعة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصدرت القوانين واللوائح بمنع تجارة الخمور بجميع أنواعها وأقفلت جميع الخمارات التي يقبل عليها أصحاب هذه الآفة ، وذلك بسبب ما أصاب المجتمع الأمريكي من تدهور بسبب الصراعات بين الأفراد والعصابات مع استخدام السلاح اليدوي بجميع أنواعه ممّا ترتب عنه عشرات القتلى يوميا في الولايات المختلفة وكان الاعتقاد السائد إذ ذاك عند بعض الكتاب في الصحف أن كل هذا الاضطراب هو بسبب انتشار الخمور بدون ضوابط، وبناءا عليه صدرت تلك القوانين والقرارات ، ولكن كانت النتائج التي ترتبت عن هذا المنع والتحريم أسوأ

عشرات المرات عمّا كان عليه الحال سابقا ، فقد تولت عصابات تهريب الخمور وتوزيعها في كل مكان فانتشر في السوق السوداء في جميع أنحاء أمريكا والكثير منها قد شابها الغش والدس بمواد قد تكون في الغالب غير صحية ، والأسوأ من ذلك هو انتشار حبوب الكوكايين والهيروين لكونها مواد يسهل إخفاءها وانتشارها ومن ثم وقع الشباب المراهق في تعاطيها والانزلاق في إدمانها بطريقة مدمرة قاتلة . هذه الأوضاع المؤسفة التي استمرت حوالي عشر سنوات جعلت الكثير من الكتاب والمفكرين يشيرون إلى هذه المآسي في تعليقاتهم الصحفية ويتراجعون عن فكرة منع الخمور علّ ذلك يخفف من آفة تداول تلك الحبوب القاتلة من كوكايين وهيروين ، مما جعل الكونجرس والبيت الأبيض يتراجع أيضا عن تلك الفكرة ويصدر قانونا بإلغاء قوانين منع الخمور وتداولها . هذا الذي حصل في أمريكا ، أما ما حصل في أوروبا في تلك الفترة واستمرّ حتى وقتنا الحاضر وخصوصا في بريطانيا فقد عالجت هذا الموضوع الشائك بنوع من التوازن بين الإيجابي والسلبي في هذه المشكلة ، فلم يمنع بيع الخمر أو تعاطيها ولكن حددوا لذلك مواعيد تبدء من التاسعة صباحا إلى التاسعة مساءا وفي غير هذه المواعيد يمنع بيعها كما يحرم على الخمارات إعطاء هذه المادة إلى زبائنها ، وذلك تحت مراقبة شديدة وصارمة ، كما أن هناك تعليمات إلى رجال الشرطة أن من تجده سكرانا ظاهرا عليه السكر تأخذه فورا إلى مركز الشرطة حيث يبيت ليلته قي زنزانة مركز الشرطة . وهذا الواقع هو الذي كان سائدا في ليبيا في عهد الحكم الإيطالي وعهد الإدارة البريطانية ثم في عهد الولايات في العهد الملكي بالنسبة لولاية طرابلس وولاية فزّان ، أما في ولاية برقة فقد منع تداوله في الأسواق أو في الخمارات ولكن كان مباحا في الفنادق حيث تكون ادارة الفندق أشدّ حرصا في مراقبة من يتناولون هذه الآفة ، وحيث لا يسري المنع على السائحين الاجانب ، وهذه القاعدة فيها الكثير من الحكمة ، فهذه القاعدة تمنع الإضرار بالسياحة التي تعتبر لها أهمية كبيرة كمصدر من مصادر الدخل الوطني . وكان كل

ذلك في العهد الملكي والمعروف ان إدريس السنوسي وهو من العائلة السنوسية المعروفة تاريخيا أنها تنتمي إلى أصول دينية وهو إذ ذاك رئيس الدولة الليبية ومع ذلك لم يتدخل فيما ذهبت إليه ولايتي طرابلس وفزان من حيث السماح بتداول الخمور في هاتين الولايتين .

وقد ذكرت بعض كتب السيرة النبوية، أن الصحابي معاذ بن جبل عندما طلب إليه رسول الله ﷺ الذهاب إلى اليمن لإرشاد أهلها قواعد رسالة الإسلام ، قال : يا رسول الله إن القوم يزاولون شرب الخمر في اجتماعاتهم ولقاءاتهم وسوف يتعذّر مجالستهم وإرشادهم إذا لم أشاركهم في ما هم فيه فقال له الرسول الكريم يمكنك أن تشاركهم خمرهم ولا تسكر ، ولا شك أنه لو كان الخمر محرما تحريما قطعيا كما يعتقد المتشددون لما كانت إجابة الرسول الكريم بهذه الإجابة . وقد روي عن الخليفة عمر بن الخطاب أنه أصدر قرارين أثناء خلافته فيهما اجتهاد خاص لم يكونا ساريين في الخلافة التي كانت قبله فهو قد أوقف عقاب قطع يد السارق في عام الرمادة باعتبار أن الجائع يضطره جوعه إلى السرقة ، وهذا القرار يخالف مخالفة واضحة نصوص القرآن الكريم ، كما أنه قرر جلد شارب الخمر ثمانين جلدة ليس باعتبار تعاطي تناول الخمر ولكن باعتبار أن من تعاطي الخمر هدر ومن هدر يمكن أن يعتدي على حقوق الآخرين ، وهذا الاعتداء يستوجب عقاب الجلد ، الأمر الذي يخالف نصوص القرآن الكريم . وقد روي عنه أيضا أنه كان أيام خلافته يتجوّل ليلا لتفقّد أحوال الرعية فتصادف مرة أن سمع بعض الأصوات كالغناء في إحدى الحواري فاقترب من مصدر الأصوات ثم تسلّق جدار المنزل وأطلّ على وسطه فوجد جماعة يغنون وترتفع أصواتهم وبين أيديهم زقّ الخمر فصاح فيهم بالتقريع والزجر على أفعالهم الشنيعة ، فقال له أحدهم يا أمير المؤمنين إننا في خلوتنا هذه نستأنس ببعضنا ولم نعتد على أحد والقول المأثور هو إذا خلوتم فاصبو . والقرآن لم يحرم تناول الخمر تحريما قاطعا، وعلى أي حال فإذا كان في ذلك خطأ فهو خطأ واحد وانت قد ارتكبت الآن تلاثة أخطاء ، فربنا يقول : ﴿وَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ﴾وأنت

أتيتنا من فوق جدار منزلنا وخلوتنا ، وربنا يقول : ﴿وسلّمو﴾ وأنت قد بدأتنا بالتقريع والزجر ، وربنا يقول : ﴿وادفع بالتي هي احسن﴾ وأنت تخاطبنا بأسوأ الألفاظ والتصرفات . وعلى أي حال فهذا كله اجتهاد، الله اعلم بصوابه أو خطئه ، ولله في خلقه شئون . ولقد قرأت لبعض المجتهدين قوله : إن الله في قرآنه الكريم قد حرّم لحم الخنزير والدم وقتل النفس بدون وجه حق بصورة حاسمة فاصلة ، أما بالنسبة لتعاطي الخمر فلم يحسم أمرها بالطريقة السابقة ،فقد قال : إن فيها منافع للناس وإثم كبير، كما جاء في الآية 219 من سورة البقرة ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ . وجاء في آية أخرى النهي على الصلاة في حالة السكر ، مما يدلّ بقاعدة مفهوم المخالفة أنه في غير حالات الصلاة وغير حالة السكر الظاهر ، إجازة تناول الخمر ، كما جاء في نصيحة الرسول عليه سلام الله لمعاذ بن جبل . وقد جاء في آية أخرى من القرآن الكريم باجتناب تعاطي تناول الخمور ، وقال بعض الفقهاء المتشدّدين إن عبارة الاجتناب هي أشدّ زجرا من عبارة التحريم ، وهذا الرأي محل نظر خصوصا أنه قد جاء في آخر هذه الآيات استثناء أنه ليس هناك جناح على الناس فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ، وقد قال الفقهاء المتشدّدون إن هذا الاستثناء المقصود به الناس الذين كانوا يتناولون الخمر وقت نزول الآية فقط . وهذا التفسير المتشدد محل نظر ، ذلك أن الاستثناء منطقيا وقانونيا لا يسري على الماضي بل المستقبل . وعلى أي حال فكل هذا الخلاف في الاجتهاد يحتاج إلى الرويّة والبحث المستفيض . والله يهدي الجميع لما فيه الخير والصواب .

فإذا وصلنا إلى موضوع الفائدة التي تقدمها المصارف إلى أصحاب الودائع وتأخذها من أصحاب القروض ، نجد أن هذا الموضوع الشائك قد تنازعته الأفكار المختلفة واشتدّ فيه الصراع في المنطقة العربية والإسلامية بين المفكرين والمشرعين ، فقد ذهب عدد كبير ومنهم بعض الأزهريين إلى أن الربا الذي حرّمه القرآن الكريم لا ينطبق على فوائد البنوك باعتبار الفائدة البنكية التي هي نوع من

التجارة ، هي في الواقع غير الربا الذي كان سائدا في عهد انبثاق الرسالة الإسلامية والذي كان يتعامل به بين الأفراد في ذلك الزمان ، إذ أنه في ذلك الوقت إذا عجز المقترض عن ردّ الدين بفوائده الضخمة في الوقت المحدد يصبح المدين العاجز عبدا للدائن يجوز للدائن بيعه في سوق النخاسة، وذلك حسب التقاليد السائدة في ذلك الزمان ، وهذا غير ما هو واقع في قروض المصارف. إذ أن المصرف لا يعطي القرض إلا بوجود الضمان العقاري أو الشخصي ، وفي حالة عجز المقترض يستردّ المصرف أمواله من العقار محل الضمان أو من الشخص الضامن .

إن الذي أذكره بخصوص موضوع الفائدة المصرفية وأنها غير الربا المحرم أنه قد حصلت مأساة من أكبر المآسي وأشدها إيلاما لعدد كبير من الشعب المصري في حولي أواخر الثمانينات أو التسعينات على ما أذكر، أنه في هذه الفترة نشط بعض المواطنين من الإخوان المسلمين نشاطا كبيرا في محاربة الفوائد التي تدفعها المصارف إلى المودعين والتي تقتضيها من المقترضين باعتبارها محرمة شرعا ، وهذه الدعاية النشطة الحارّة في المساجد وبعض الصحف وحتى في بعض قنوات التلفزيون قد حفزت بعض التجار الأذكياء الذين لا يخلون من المكر والدهاء ففتح مجال نشاطه الاقتصادي لمن يريد مشاركته في هذا النشاط وله المشاركة في الأرباح المرجوّة ونشر دعوته بكل وسائل الدعاية الظاهرة والخفية ، فأقدم بعض الأشخاص القليلين على هذه المغامرة فسلّموا مدخراتهم وما لديهم من أموال إلى هذا التاجر النشط مقابل إيصالات موثقة ، وبعد أشهر قليلة استدعاهم ذلك التاجر الذكي وأخبرهم بأنه قد وضع ميزانية الأرباح والخسائر لنشاطه الاقتصادي الذي شاركوه فيه وأبان لهم أن النتيجة قد أبانت أنه قد صحّ لكل واحد منهم حوالي عشرين في المائة من الأموال التي استلمها منهم وأنهم لا زالوا شركاء في مشاريعه ، فكادوا يطيرون فرحا من هذه النتيجة المبهرة ورجعوا إلى بيوتهم ومعارفهم يبثّون هذه الأرباح المبهرة التي تزيد عن الفائدة المصرفية أكثر من ثلاث أو أربع مرات ، وشيئا فشيئا صارت هذه الأخبار السارة

تنتشر بين الجماهير ، فأقبل الناس بالعشرات يقدمون أموالهم إلى ذلك التاجر النشط الذكي ، وهناك من باع أرضه ومن باع بيته محل سكناه للمشاركة مع هذا التاجر الذي لم يأت به الزمان ، وكان ذلك الشيطان يأخذ من هذا ويعطي ذاك تلك الأرباح المهولة لمن شارك قبله فصارت الأموال تتدفق على ذلك الداهية بالملايين من الجنيهات واستمرت هذه الحركة الشيطانية لحوالي سنتين أو ثلاث ، واستطاع صاحبنا أن يهرّب تلك الأموال إلى البنوك الخارجية ، ثم باع ما كان يملكه من عقارات سرّا وفرّ إلى الخارج ، وقد خسر أولئك البؤساء الذين أقبلوا على مشاركته أموالهم وممتلكاتهم ، وكانت مأساة حقيقية أصابت الشعب في القطر المصري ، ولم تستطع السلطات الحاكمة أن تفعل شيئا ذا قيمة لأولئك البؤساء ، وكل ما استطاعت أن تفعله أنها استعانت بالسلطات الدولية المتخصصة القبض على ذلك المجرم الخطير وإحضاره إلى مصر والحكم عليه جنائيا بالمؤبّد سجنا ، ولكن تلك الأموال المهربة قد استحال الوصول إليها .

وقصة أخرى مماثلة قد حصلت في مدينة طرابلس بليبيا ، قد عاشرتها في أوائل الستينات بصفتي محامي أحد المنكوبين الذين حاولوا الابتعاد عن الربا المحرم كما كانوا يعتقدون . والقصة تتلخص في أن أحد التجار المشهورين كان يلجأ إليه بعض أصحاب المصالح الذين يرغبون في الاقتراض فيستقبلهم بكل الترحاب والبشاشة ، فيطلب ذلك البائس اقتراض ألف دينار مثلا ، فيطلب ذلك الشيطان من طالب القرض أن يشتري منه مائة شوال من السكّر أو مائة صندوق من الشاي بمبلغ ألف وخمسمائة دينارا ويوقع على وثيقة يسمونها الكمبيالة بذلك المبلغ ثم في نفس الوقت يشتري ذلك التاجر الشيطان من الحاضر أمامه تلك الكمية من السّكر أو الشاي التي باعها له بمبلغ الألف وخمسمائة دينارا بمبلغ ألف دينار فقط ويسلمها له نقدا ، فالموضوع هو بيع وشراء وليس فيه الربا المحرم ، والمتفق عليه أن مدة القرض هو ستة أشهر حسب ما هو مدوّن في الكمبيالة ، وعندما يحلّ الموعد المحدد يأتي ذلك المقترض ويسدد المبلغ المدوّن في

الكمبيالة وهو الف وخمسمائة دينارا، ويقوم ذلك التاجر بإحراق الكمبيالة أمامه وبذلك تمت عملية القرض بدون الوقوع في خطيئة الربا المحرم ، على أساس أن الله أحلّ البيع وحرّم الربا !!!

إن الذي كشف لي هذه الأحداث المؤسفة أن أحد أولئك البائسين الذين وقعوا في قبضة ذلك التاجر الشيطان ، حيث أنه تسلم منه القرض ووقّع على الكمبيالة حسب التفاصيل التي ذكرناها في الحوادث السابقة ، وعند حلول موعد الدفع ذهب ذلك البائس المقترض إلى محل التاجر ودفع المبلغ المذكور في الكمبيالة وأخرج ذلك المجرم الكمبيالة التي تبدو أنها بتوقيع المقترض وأعدمها أمامه ، وبعد مرور مدة قصيرة وصل إلى صاحبنا ما يسمونه بروتيستو عدم تسديد قيمة الكمبيالة ، فذهب صاحبنا يجري إلى التاجر محتجّا باعتباره قد سبق أن سدد قيمة الكمبيالة في موعدها ، وأن الكمبيالة قد أحرقت أمامه ، وتجمّع الناس يستمعون إلى صراخ ذلك البائس واحتجاجاته فما كان من ذلك الشيطان إلا أن يظهر للجميع نفس الكمبيالة بتوقيع ذلك البائس الذي ملأ الشارع صراخا واحتجاجا مما اعتبره الجميع أنه إنسان غير سويّ ناكرا فضل التاجر الذي ساعده بإعطائه القرض الذي كان في حاجة إليه ، فلم يجد طريقا ذلك المسكين إلا أن يلجأ إلى القضاء عن طريق أحد المحامين علّه يجد إنصافا في الكارثة التي وقع فيها فجاء إلى مكتبي وهو يكاد يمزّق ثيابه من الغيظ ، بصفتي محاميا يمكن أن ينقذه من هذه المأساة التي أفقدته قيمة القرض الذي ألزم إلى تسديده مرتين كما أفقدته كرامته وشرفه ، وفي المحكمة التجارية التي وضعت أمامها هذه القضية العويصة قمت بالطعن بتزوير توقيع موكلي ، فاحيلت الكمبيالة إلى خبير الخطوط الذي أثبت بعد الفحص أن التوقيع صحيح مائة في المائة وبالتالي حكمت المحكمة بإلزامه بدفع قيمة الكمبيالة مرة ثانية الأمر الذي جعلني أفكر في هذا الموضوع بروية وعمق ، وبحكم خبرتي في مجال القضاء الجنائي شعرت بصدق ذلك المظلوم وأن هناك لعبة خفية يزاولها ذلك التاجر المشهور ، فذكرت وساوسي إلى أحد ضباط

الشرطة الذين يترددون على المحاكم بين آن وآخر بحكم وظيفتهم وكان معروفا بتديّنه وأخلاقه العالية، فدلّني على أحد أصدقائه من الشرطة السرية فاتفقت معه على مراقبة ذلك التاجر الماكر ونوّهت له بخصوص وساوسي عن ألاعيبه ، وبعد أيام قليلة دلّنا حسن الحظ على أحد المدينين لذاك التاجر الشيطان وأن دينه سيحل موعده بعد ثلاثة أيام ، فاتفق معه الشرطي السرّي ان يرافقه وقت تسديد الدين ليراقب عن كثب عملية التسديد وإعدام الكمبيالة ، وعندما حصلت هذه الواقعة وكان التاجر بسبيل إعدام الكمبيالة بإحراقها قفز ذلك الشرطي الذكي ومسك الكمبيالة ، حيث تبين بوضوح أن التوقيع الذي فيها كان مزوّرا وأن الكمبيالة الصحيحة لا زالت تحت حوزة التاجر ، فقبض عليه فورا متلبسا بجريمته ، وقدّم إلى المحكمة الجنائية حيث أودع السجن وألزم بتعويض كل المدينين المزوّر عليهم .

كل هذه المآسي كانت تحصل ليتفادى أكثر الناس القرض من البنوك باعتباره فيه شبهة الربا الذي ينشره الأئمة المتشددون في خطب الجمعة ، والواقع أنه كما سبق أن ذكرنا أن الفائدة المصرفية التي يقدمها المصرف إلى المودع ويأخذها من المقترض لا تعتبر من الربا المحرم كما أفتى الكثير من الفقهاء المتنوّرين . وقد ذكر لي الصديق العزيز المرحوم الأستاذ حسن أبو خريص ، وكان يملك ويدير مؤسسة مقاولات كبيرة في مصر مع شريكه المصري ، فيشترون القطع الأرضية ويقيمون عليها العمارات ثم يعرضون شقق تلك المباني والمحلات المطلة على الشارع للبيع للراغبين في الشراء ، وهذا النشاط من غير شك يحتاج في الكثير من الأحيان إلى الاقتراض من البنوك ، لتغطية بعض النفقات اللازمة للبناء والتشييد ، فشعر ذلك الصديق وكان رجلا متديّنا وذو أخلاق عالية بحرج من الفوائد التي يدفعها أو يقبضها من المصرف في التعامل معه ، الأمر الذي دفعه إلى أن يذهب إلى الأزهر الشريف ويسأل عن لجنة الفتوى ، حيث ذكر إلى تلك اللجنة وساوسه بالخصوص ، فقيل له أن الفائدة البنكية لا تعتبر من الربا المحرّم

حسب التفسير الصحيح لآيات القرآن الكريم ،وبذلك اطمأن ذلك الصديق المرحوم في تعامله مع المصرف ، وأنا أعتبر المرحوم كان صادقا كل الصدق فيما قاله لي بهذا الخصوص فهو قد كان مثال الأخلاق والتديّن .

الواقع هذا ما ذهب إليه بعض المفكرين والكتاب فقالوا إن الربا المحرّم هو استغلال شخص لضعف شخص آخر وحاجته فيقرضه المال لفترة معينة ويطالب باسترداده أضعافا مضاعفة ، وإذا عجز المقترض عن ردّ تلك القيمة في المدّة المحددة أصبح عبدا للدائن ، وهذا غير ما هو واقع فيما يتعلّق بالفوائد البنكية ، فرجال الأعمال والشباب النشطين الأذكياء في كثير من الأحيان يكون في أذهانهم مشاريع اقتصادية تنماوية تنافس البضائع الواردة من الخارج ، ولكن ليس لديهم الأموال السائلة لتحقيق تلك المشاريع فيلجئون إلى البنوك يعرضون فكرتهم ويطلبون التمويل لتحقيقها ، وإذا تحقق المصرف من إمكانية نجاح ذلك المشروع الاقتصادي واطمأن إلى ضمانات صاحب أو أصحاب المشروع فلا يتردد في إعطاء القرض الكافي للتمويل . هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى ، أن هناك الكثير من الناس لديهم مدّخرات وأموال سائلة موروثة أو متحصلة من بيع بعض الممتلكات ، وليس في أذهانهم أيّ مشاريع تجارية أو اقتصادية أو إقبال على أي نشاط ، فيقدمون تلك الأموال إلى البنوك لحفظها ، حيث أن بقائها في منازلهم معرضة دائما للحوادث والسرقات ، والمصارف لها الإمكانيات الأكيدة لحفظ تلك الأموال ، وعلاوة عن ذلك فإنه يشارك بها اصحاب المشاريع الذين سبق ذكرهم ، ومن الطبيعي والمنطقي أن يأخذ البنك جزءا من أرباح أصحاب المشاريع ، والتي نسميها الفوائد ، ويعطي جزءا منها إلى أصحاب الأموال المدخرة عنده، وهذا من غير شك بعيد كل البعد عن الربا المحرم ، كما بيّن ذلك الكثير من الفقهاء والمفكرين . ونسأل الله الهداية لهذه الأمة لما فيه خيرها وصلاحها .

أما الموضوع الثالث الذي هو أشدّ حساسية وأكثر أشواكا ، ومن الصعوبة بمكان أن يستطيع أي إنسان الاقتراب منه أو تبريره ، ولكن مبدأ

الصدق والالتزام بإبراز الحقائق مهما كانت مرّة وحساسة ، يفرض علينا الدخول في هذا البحر الهائج المتلاطم الأمواج والتيارات الخطيرة التي تموج به ، هذا الموضوع الخطير هو أن الشباب المراهق المهوجّ والمنطلق مع حواسّه الجسدية أين يجد الطريقة التي يمكن أن يفرغ فيها شحناته المسيطرة عليه والتي تكاد تغرقه في بحار المغامرات غير السليمة من التصرفات التي يمكن أن تصل به إلى المساس بشرف بنات العائلات الغافلات أو غير الغافلات أو إلى آفة اللواط والعياذ بالله؟؟؟ .

لقد كان في ليبيا في عهد الحكم الإيطالي وعهد الإدارة البريطانية وحتى عهد الاستقلال في الخمسينات وأوائل الستينات أمكنة خاصة حيث يجد ذلك الشباب المشحون بانفعالاته الجسدية لإفراغ تلك الشحنات المسيطرة عليه ، وكانت هذه الأمكنة تقع في أمكنة محدّدة وتحت إشراف الشرطة والإشراف الطبي الذي يلزم الجانب الأنثوي بالعرض على الطبيب المختص للفحص شهريا تفاديا للأمراض الخطيرة التي يمكن أن تنتج عن مثل هذه الاتصالات ، وكان هذا النظام ساريا حتى في مصر وأكثر الأقطار العربية حتى أوائل الستينات أيضا . وفي أواخر الستينات ، كما سبق أن ذكرنا ، اشتدّ النقد والتجريح لهذا الموضوع فرأت السلطات الحاكمة إذ ذاك إلغاء هذه الآفة إلغاءا كاملا، وقد حصل بعد ذلك ما كان متوقّعا فانتشر شيئا فشيئا اعتداء ذلك الشباب الجامح المتهوّر على بنات الناس القاصرات ومنهن من لم تتعدّ مرحلة الطفولة وفي الكثير ما يكون القتل بعد الاغتصاب الجماعي لأولئك التعيسات بقصد إخفاء آثار تلك الجريمة المهولة النكراء كما انتشرت في بعض الأقطار آفة اللواط بطريقة ملحوظة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

إن هذه المتناقضات والمآسي المهولة التي مرّت بها المنطقة العربية بصفة عامة في السبعين سنة الماضية والتي كانت النتيجة الحتمية للسلطة المطلقة التي زاولها الحكم الفردي في تلك المدّة المظلمة وكانت النتيجة الحتمية لتلك الظلمات والمظالم

التي تاه فيها الشعب العربي بجميع فئاته وأنماطه . وأعتقد أنه من الصعوبة بمكان أن يستطيع أي باحث أو دارس أن يرجّح هذا الجانب أو ذاك من تلك المتناقضات ، وبناءا عليه قد اكتفينا بسرد الوقائع كما هي بكل الصدق والموضوعية ، ومن واجب شباب المستقبل أن يحاول إصلاح ما أفسدته السلطة المطلقة . وإذا كان لي أن أوصي شباب هذا الجيل والأجيال القادمة ،فالنصيحة هي ألا يتسرّعوا في اختيار قراراتهم وقوانينهم ، ففي كثير من الاحيان قد تبدو لأول وهلة الخطوة المختارة جميلة ومفيدة ، وفي آخر الأمر يتبين أنها قاتلة وفيها السم الزعاف ، وفي الكثير ما يكون تفسيرنا للآيات التشريعية تفسيرا خاطئا ، وقد قال الفيلسوف الليبي الذي عاش في منطقة برقة في غابر الزمان ، في حوالي القرن الرابع قبل ميلاد المسيح ، قال ذلك الحكيم الرائع :- يجب على البشر ألا يقبلوا على الحلاوة إذا كان آخرها مرارة ويجب أن يتحمّلوا المرارة إذا كان آخرها حلاوة ، كما عليهم ألا يقبلوا على الراحة والاطمئنان إذا كان في آخر الأمر سيقودهم إلى الشقاء والمعاناة والتعاسة ، كما عليهم أن يتحمّلوا المشقة والكدّ إذا كان سيقودهم أخيرا إلى الراحة والسعادة . إن هذه الكلمات البسيطة والتوجيهات التي تبدو ساذجة وعادية فإنها مع ذلك فيها الكثير من العمق والحكمة ّإذا تدبّرناها برويّة والكثير الكثير من التبصّر الأمر الذي لم يدركه الحكم الفردي والسلطة المطلقة التي وقعنا في شباكها لمدة زادت عن السبعين سنة .

نعم إن السلطة المطلقة هي السبب الأساسي لكل ما قاسيناه ونقاسيه وبناءا على ذلك يجب علينا أن نفكر بجدية مسئولة كيف نتخلص من هذه القاعدة الخطيرة المدمّرة التي أصبحنا بسببها معرّة العالم . إن المجتمعات الأوروبية والأمريكية والبلاد الآسيوية في الصين واليابان والهند كانت تعاني نفس هذه المأساة في العقود السابقة ولم تستطع أن تتقدم وتزدهر إلا بعد أن وجدت الطريق إلى منع استمرار السلطة في جهة واحدة وذلك بأن قررت في دساتيرها أن من بيده السلطة لا يملك الاستمرار في تداولها إلا لمدة أربع سنوات يمكن أن تجدد إلى أربع سنوات أخرى وبعد ذلك يمنع منعا باتا صارما الاستمرار في السلطة . كما أنها

اهتمت بشئون التعليم والقضاء فخصصت لهم أعظم نصيب في الميزانية العامة في الدولة ، وهذا ما يجب أن يهتم به شباب المستقبل والأجيال القادمة ويعطيها كل اهتمام .

وقد سبق لي أن كتبت منشورا بهذا الخصوص يتكون من إحدى عشر نقطة منذ سنة تقريبا وزّعته إلى جهات مختلفة وخصوصا نقابة المعلمين ومجلس القضاء ، هذا المنشور سميته (أفكار دستورية واجتماعية – وأن السلطة المطلقة فساد مطلق وأن الحل هو البحث عن الطريق لتداول السلطة) ، وأهم ما في هذا المنشور النقطتين الخامسة والثامنة ، جاء فيهما الآتي :-

1- لا يعاد انتخاب نفس رئيس الجمهورية وكذلك نفس قيادات المجالس أكثر من مرتين لا تزيد عن أربع سنوات في كل مرة . وهذه القاعدة يجب أن تنفذ تنفيذا صارما مهما كانت الاحوال والظروف ، ويجب أن ينص في الدستور على أن أي رئيس أو مسئول يخالفها يعتبر خائنا لشعبه وأمته ويجوز الثورة عليه وتنحيته بالقوة الثورية .

2- إن الدولة في رأيي ، هي التعليم والقضاء ، فإذا اردنا تطوير وطننا التطوير الصحيح المنتج ، والخروج بأقصى سرعة من هذا التخلف الذي نعيشه ، فيجب الاهتمام بالمعلم والقاضي ، فالمعلم في رأيي يجب تكريمه إلى أبعد الحدود (كاد المعلم ان يكون رسولا) فيجب أن يكون مرتّبه ثلاثة أضعاف مرتب الموظف العادي ، وإذا أردنا أن تأخذ العدالة مجراها الصحيح فيجب ان تكون مرتبات القاضي وأعوانه خمسة أضعاف مرتبات الموظف العادي وتحت إشراف مجلس القضاء الأعلى ، وليس للسلطة التنفيذية أية نفوذ عليه ، فهذا الذي كان سائدا في مصر وليبيا قبل الانقلابات العسكرية .

هذا هو السائد الآن في أكثر دول العالم المتحضّر ، إن نظام الانقلابات العسكرية قد أطاح بهذه المبادئ القيمة التي ذكرناها ، وكانت النتيجة الحتمية لذلك هي التخلف والمآسي والنكبات المزرية التي نعيشها الآن ، ولا حول

ولا قوة إلا بالله العلي العظيم إن من واجبنا المقدّس وواجب شبابنا الثائر ورجال المستقبل أن يتمسّكوا بهذه المبادئ فهي الوسيلة الأساسية لإنقاذنا من الغرق في لجج المتناقضات، وعلى من أعطيت بيدهم وضع دساتيرنا في عالمنا العربي أن بيدهم المسئولية الكبرى لتقدم هذه الأمة وازدهارها أو تخلفها وانهيارها . ونسأل الله أن يهدينا جميعا إلى الخير والصواب أنه على كل شيء قدير .

كلمة أخيرة أرجو إنهاء هذه الدردشة أو المحاولة كما بدأتها ، وهي موضوع الصدق، ان نجاتنا هو في الصدق قولا وعملا ، فهو الطريق السويّ لاجتياز كل العقبات والمطبات التي تواجه الأمم والشعوب، وقد لفت نظري عندما عشت فترة طويلة في العالم الغربي المتقدم في أوروبا وأمريكا أن هؤلاء الناس يقدرون موضوع الصدق والصادقين تقديرا خاصا ، ويزدرون الكذب والكذّابين مهما كان هذا الكذب بسيطا وتافها، فهم قد يتسامحون مع أخطاء الإنسان مهما كانت خطيرة ويجدون له التبريرات لذلك الخطأ ولكنهم لا يتسامحون أبدا مع من يرتكب خطيئة الكذب وما يندرج تحته من تزوير وغش ونفاق واستعلاء إلى آخر القائمة من آفات الكذب ، فينبذونه نبذا قطعيا ، ولا شك أن لهذه القاعدة التي يتبنّوها دور كبير في رقيّهم وتقدّمهم ، وقد شاهدت بنفسي أحد الإخوة الليبيين الذين عاشوا فترة الغربة في العالم الغربي التي أقهرنا عليها نظام القذافي ، كيف وقع في خطيئة الكذب مع الشرطة عند استجوابه ، عن سبب تجواله ليلا في بعض الأمكنة المشبوهة بمدينة هيوستن بولاية تكساس وكان ردّه على تساؤل الشرطة يخالف الحقيقة ، وقد ترتبت له مآسي وآلام بسب كذبته التي كانت تبدو له أنها كذبة عادية ، وهناك وقائع كثيرة ومتعددة عاصرتها في فترة تواجد الجنود الأمريكيين في طرابلس في منطقة الملاحة وكيفية تعاملهم مع الأهالي الليبيين ، وكذلك تصرفات السلطات البريطانية في عهد إدارتهم في الأربعينات في القطر الليبي ، فالذي كان يبدو لأي ملاحظ مدقق أن هذا التعامل والتصرفات كان يغلب عليها الجانب الصادق الذي تعود عليه

هـؤلاء الأقـوام في بيـوتهم ومدارسـهم ، ولـيس معـنى ذلـك أن هـؤلاء القـوم لا يرتكبون خطيئة الكذب أبدا ، فالواقع أنهم من البشر لا بدّ أن يتعرضـوا لهـذه الآفـة خـصوصا في الـشئون الـسياسية ، ومـع ذلـك فـإن الـسائد في تعاملـهم ومعاملاتهم هو الصدق ، وبالتالي نجح تطورهم وتقدمهم وحضارتهم . إن الـذي جعلني أهتم بهذه النقطة أو المبدأ سواء في أول هذه الدردشة أو آخرها ربمـا كـان سببه أن الوالد رحمه الله كان له كلمة يرددها باسـتمرار هـي (النجـاة في الـصدق النجاة في الصدق) . والواقـع والحقيقـة الـتي تبـدو لكـل باحـث مـدقق أن نجـاة الإنسانية بأجمعها هو في الصدق ، فلو أن قيادات الدول والشعوب في العـالم قـد التزمت الصدق في تعاملها بين بعضها البعض لما قامت هذه الصراعات والحروب في هذه الأرض . وأنا مؤمن كل الإيمان أنه لو التـزم شـبابنا ورجـال المـستقبل في قياداتنا بقاعدة الصدق وجعلوها أساسـا لهـم في شـئون التربيـة ونبراسـا لحيـاتهم ولمـستقبلهم ، لوصـلوا بهـذا الـوطن للتقـدم والازدهـار في القريـب العاجـل ، وعكس ذلك هو الشقاء والتخلف والانهيار ، ولعلّ أحد الأسباب الرئيسية التي يعانيه وطننا وتعانيه المنطقـة العربيـة بمجملـها مـن تخلّـف وانحطـاط هـو تفـشّي الكذب ، وما يندرج تحته من نفاق وغش وتزوير وتدليس إلخ ..... بين المواطنين وبين أفراد العائلة وفي الشوارع والأسواق وفي دوائر الحكومـة ، فالكـل يكـذب على الكل بدون خجل أو مواربة ، واخترعنا فكرة ما سموه بالكذبة البيـضاء ، كـأن هنـاك كـذب أبـيض يتـسامح معـه وكـذب أسـود مـرذول ، يـا للعجـب العجاب!!؟؟؟ مع أن الكذب هو الكذب وهو سبب كل بلاء وانهيار وانحطاط ، مع أن كل قراءاتنـا في الـسير والروايـات ومـا نـشاهده في الأفـلام والمسلـسلات وما نعيشه في حياتنا وبين ظهرانينـا يـدلّنا وينبؤنـا دائمـا أن الكـذّاب والغـشاش والمنافق تكون دائما وباستمرار نهايتهم في منتهى البؤس والشقاء ، أو كما نـردد باستمرار ، أن الدنيا جزاؤها فيها ، ولعل ما عاصرناه وشهدناه في حياتنا يذكّرنا بهذه المعاني بكل وضوح وإصرار ، فكيف كانت نهاية هتلر وموسوليني، ومعمـر

القذافي كيف كانت نهايته ونهاية أسرته وذويه، إنها العبرة لمن يعتبرون والطريق الواضح للذين يستفيدون بتجارب هذه الحياة . ولله في خلقه شئون ، ونرجو من العلي القدير التوفيق والهداية لأجيالنا المقبلة الذين بيدهم مستقبل هذا الوطن العزيز الغالي .